نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقه)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: مريد "محمد سلام" محمود شراب Student's name:

التوقيع: _____ Signature:

التاريخ: 2014/12/01 Date:

الجامعـــــــــة الإســـــلاميـة – بغزة

شئون البحث العلمي والدراســات العليـا

كليـــــــــــــــة التجـــــــــارة

قســـــــتم المحاسبـــــــة والتمويـل

دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين

(دراسة تطبيقية)

إعداد الباحث

مريد "محمد سلام" شراب

إشراف الدكتور

ماهر موسى درغام

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/

التاريخ Date 2013/08/31

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **مريد محمد سلام محمود شراب** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 24 شوال 1434هـ، الموافق 2013/08/31م الساعة الواحدة ظهراً في مبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى درغام	مشرفاً ورئيساً	.....
أ.د. سالم عبدالله حلس	مناقشاً داخلياً	.....
د. صبري ماهر مشتهى	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس شئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ))

الملخص

دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين

(دراسة تطبيقه)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، مع عرض لمفهوم المخاطر وادارتها، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، هذا وقد تم التطرق إلى مفهوم هامش الملاءة في شركات التأمين والذي له دور في تحديد نسبة مئوية لقدرة الشركة لتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها. هذا وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم إعداد استبانة خصيصاً لهذا الغرض، والذي تم توزيعها على مجتمع الدراسة. هذا وقد تم توزيع 50 استبانة تم استلام 40 منها، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: تساهم عملية متابعة تقييم الإجراءات من قبل المدققين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر كذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركات التأمين، تقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق أليات عمل تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، يقوم مجلس الإدارة بتحديد المهام والصلاحيات التي تساعد إدارة التدقيق من القيام بعملها وذلك بشكل واضح ومفهوم بما لا يتعارض مع استقلالية المدقق الداخلي في شركات التامين.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: العمل على متابعة تطوير خدمات التدقيق الداخلي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية لكي تمكنهم من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر، حث المدققين الداخليين على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة من أجل تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها ووضع الحلول المناسبة لاقتراحها على الإدارة، زيادة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الاهتمام برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة لتوضيح مدى الاهتمام بالمخاطر، تفعيل دور لجان التدقيق في متابعة مهامها الاشرافية على التدقيق الداخلي لزيادة استقلاليتها، تدعيم مقومات استقلالية التدقيق الداخلي بشكل مستمر وذلك لكي يتمكن من القيام بأداء مهامة على أكمل وجه.

Abstract

The role of internal audit in evaluate the effectiveness of risk management in insurance companies operating in Palestine

(An applied study)

The study aimed to identify the role of internal audit in evaluate the effectiveness of risk management in insurance companies operating in Palestine, with the presentation to the concept of risk management, in addition to internal auditing and its international standards. This has been tacked on the concept of solvency margin in insurance companies, which has a role in determining percentage of the company's ability to take expected risks. This approach has been used in the preparation of analytical descriptive study by collecting data from primary and secondary sources, where a questionnaire was prepared specifically for this purpose, which was distributed among the population of the study. Fifty questionnaires were distributed; forty of them were collected. Statistical analysis (SPSS) to analyze the data and test hypotheses was used: The study achieved many results. The most important results are: The follow up process of evaluating procedures by internal auditors contributes in assuring their accordance to policies, regulations and laws in the control and activation process of risk management and monitoring it for the benefit of insurance companies. Departments at insurance companies implement work mechanisms that help them discover weakness points in the internal control systems and internal audit, assisting in evaluating and monitoring risks by internal auditors. The board of directors specifies the duties and responsibilities that help the audit management in performing its work in a clear and reasonable way with no contradiction with the independence of the internal auditor at the insurance companies.

The study concluded with many recommendations that include: working on further development of internal audit services through increased efficiency and effectiveness in order to enable them to continue activating the principles of risk management, Urged internal auditors to provide assistance and services necessary for exposure assessment the risks and develop appropriate solutions to propose to the administration, Increase the role of internal audit in risk management through writing a reports regularly to the Board of directors to clarify the extent of the interest risk management, Activating the role of audit committees in the follow-up to the supervisory functions of internal audit to increase their independence, strengthening the work teams of internal audit with auditors who have knowledge which enables them to perform operations associated with risk management.

الاهداء

إلى أبي وأمي ..... حفظهما الله وأطال بعمرهما

إلى أُختي الغالية..... حماها الله ورعاها

إلى إخوتي ..... الأعزاء على قلبي

إلى زوجتي وأولادي..... الغالين علي

إلى أصدقاء وزملاء ..... العمل والدراسة

إلى كل من علمني حرفاً في هذه الحياه

إليهم جميعاً أُهدي هذا البحث

الباحث

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل على الانتهاء من هذه الدراسة، أدعو الله أن ينفعني وينفع المسلمين بها، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم بإخراج هذه الدراسة إلى النور، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل **الدكتور/ ماهر موسى درغام** على تفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة وعلى ما قدمة لي من النصح والتوجيه والإرشاد لإثرائها، وعلى صبرة وطولة باله وحكمته في سبيل تسهيل خُطاي، فجزاه الله كل خير وجعلة نبراساً للعلم والمعرفة.

واتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مراجعة هذه الدراسة ومناقشتها.

كما واتقدم بجزيل الشكر للأساتذة اللذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة لما قدموه لنا من نصائح وتوجيهات كان لها الأثر البناء في تعزيز اداة الدراسة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من شركات التأمين وهيئة سوق رأس المال ومكاتب التدقيق والعاملين لديهم لما قدموه لي من تسهيلات لإنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى الجامعة الإسلامية إدارتاً وأساتذتنا لما أمدوني به من عون وإرشاد عبر فترة دراستي بها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من مد يد العون لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع ما ولا بنون إلى من أتى الله بقلب سليم.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

مريد "محمد سلام" شراب

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
أية قرآنية	أ
ملخص الدراسة بالعربية	ب
ملخص الدراسة بالإنجليزية	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
فهرس المحتويات	ح
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ش

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة: 2

مشكلة الدراسة 3

أهمية الدراسة 4

أهداف الدراسة 4

فرضيات الدراسة 5

نموذج الدراسة 6

الدراسات السابقة 7

ما يميز الدراسة الحالية 16

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

إدارة المخاطر وهامش الملاءة في شركات التأمين

مقدمة 19

مفهوم الخطر 20

العوامل المساعدة للمخاطر 21

تصنيفات المخاطر وأنواعها 22

أنواع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين 24

مفهوم إدارة المخاطر في شركات التأمين 25

منهج عملية إدارة المخاطر 25

مفهوم هامش الملاءة المالية 30

أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين 31

العوامل المؤثرة في الملاءة المالية 31

قواعد قياس هامش الملاءة المالية في فلسطين 32

الفصل الثالث

واقع قطاع التأمين في فلسطين

مقدمة 36

نبذة عن قطاع التأمين 36

المكونات الرئيسية لقطاع التأمين في فلسطين 37

شركات التأمين العاملة في فلسطين 41

الفصل الرابع

التدقيق الداخلي في شركات التأمين

مقدمة 44

الموضوع	الصفحة

مفهوم التدقيق الداخلي 44

مراحل تطور التدقيق الداخلي..... 46

العوامل التي ساعدت على نشأة التدقيق الداخلي 49

الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي 50

أنواع التدقيق الداخلي 51

معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي 53

مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي 57

وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين 59

استقلالية وصلاحيات التدقيق الداخلي في شركات التأمين 60

تبعية وتوجيه تقارير التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة 61

أنشطة ونطاق عمل التدقيق الداخلي في شركات التامين..... 61

الفصل الخامس

إجراءات الدراسة

المبحث الأول

منهج الدراسة

المقدمة..... 64

أسلوب الدارسة 64

مجتمع وعينة الدراسة 65

عينة الدراسة 66

أداة الدراسة..... 66

صدق الاستبيان 67

الموضوع	الصفحة

ثبات الاستبانة 75

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة 76

الأساليب الإحصائية المستخدمة 77

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تمهيد 79

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة 79

اختبار فرضيات الدراسة 83

تحليل جميع فقرات الاستبيان 98

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

النتائج 104

التوصيات 104

الدراسات المقترحة 105

المراجع 106

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
3.1	شركات التامين العاملة في فلسطين	41
5.1	شركات التأمين التي تم توجيه الاستبانة لها	65
5.2	درجات مقياس شبيه ليكرت الخماسي	67
5.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل تساهم في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال	68
5.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى إلتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال	70
5.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال	71
5.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال	72
5.7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال	73
5.8	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة	74

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
	والدرجة الكلية للاستبانة	
5.9	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	75
5.10	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	77
5.11	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	79
5.12	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	80
5.13	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	80
5.14	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	81
5.15	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	81
5.16	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات العلمية	82
5.17	توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر	83
5.18	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين"	84
5.19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"	87
5.20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"	90
5.21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين"	93

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
5.22	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"	96
5.23	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبيان	98
5.24	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – العمر	100
5.25	نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين" – المؤهل العلمي	101
5.26	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة	102
5.27	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر	103

جدول الملاحق

رقم الملحق	الموضوع
1	قائمة بأسماء المحكمين
2	نموذج الاستبانة بعد التحكيم
3	نماذج هامش الملاءة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- **المقدمة**
- **مشكلة الدراسة.**
- **أهمية الدراسة.**
- **أهداف الدراسة.**
- **فرضيات الدراسة.**
- **نموذج الدراسة.**
- **الدراسات السابقة.**
- **ما يميز الدراسة.**

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين من أهم شركات الأموال، وتعتبر أحد قطاعات تقديم الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني والتي يعتبر له دور كبير في تشغيل عجلة الاقتصاد، حيث إن طبيعة أعمالها الرئيسة تتركز في المخاطر التي تواجهه هذا القطاع، بالإضافة إلى بعض المخاطر التي تواجهه الأطراف ذات العلاقة من المؤمن لهم، وبالتالي إن هذا القطاع يحتاج إلى تفعيل إدارة المخاطر حتى يتمكن من السيطرة على أعماله لكي يتفادى المخاطر التي يمكن أن تواجهه بالإضافة إلى تلك التي تواجهه الأطراف ذات العلاقة. ومن هنا نجد أن للتدقيق الداخلي دور كبير في تفعيل هذه الأداة الإدارية والتي تساهم في رفع كفاءة عمل الشركات.

وتعد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين من أصعب المخاطر لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالتوقعات المستقبلية لمدى كفاية ما يتم جَنيه من أقساط لتغطية تلك التعويضات التي يمكن أن تواجهها، هذا بالإضافة إلى المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجهه جميع الشركات والتي تعتبر ضمن الإطار العام لأي نشاط.

لذلك فإن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة وفعالة في متابعة هذه المخاطر وإظهارها لإدارة المؤسسة كي يتم وضع الحلول المناسبة لمواجهتها. فهي تعتبر أداة الإنذار المبكر للمؤسسات لتلافي أي أخطار يمكن أن تحدث في المستقبل أو التقليل من حدة تأثيرها.

ويمثل قطاع التأمين ما نسبته 2.7% من إجمالي الناتج القومي كما في عام 2012، إذ بلغت إجمالي الأقساط التأمين في فلسطين ما قيمته 144 مليون دولار في نهاية عام 2012 مقارنة بـ 150 مليون دولار في نهاية عام 2011 بنسبة تراجع 4%، كذلك بلغت إجمالي موجودات قطاع التأمين ما يقرب عن 340 مليون دولار كما في نهاية عام 2012 (www.pcma.ps-30/06/2013). كل هذا لجدير بالاهتمام بهذا القطاع ودراسة المخاطر التي تواجهه، وبحث مدى تأثير التدقيق الداخلي على تفعيل إدارة هذه المخاطر.

مشكلة الدراسة:

بعد أن واجهت العديد من الشركات في الفترة الأخيرة العديد من المشكلات والتي تمثلت بالتعثر والانهيارات المالية، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الإدارية وذلك على المستوى العالمي وبالإضافة بعض الشركات على المستوى المحلي والإقليمي، وقد تركزت معظم هذه التعثرات والانهيارات في شركات الأموال وتحديداً البنوك وشركات التأمين. وعلية كثر الحديث عن دور الجهات الرقابية في التنبؤ بهذه المشكلات وتحديداً دور التدقيق الداخلي في إدارة هذه المشكلات والتنبؤ بها ومدى قدرته على إدارة المخاطر التي يمكن أن تواجه الشركات.

وحيث أن قطاع التأمين على المستوى المحلي واجة العديد من المخاطر في الآونة الاخيرة والذي أدى بدورة إلى تصفية إحدى هذه الشركات وهي المؤسسة العربية للتأمين كذلك وجود تعثر ببعض الشركات التي لا ذالت قائمة، مما دعا هيئة سوق رأس المال – الإدارة العامة للتأمين وهي إحدى الجهات الرقابية على هذا القطاع وهي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار تراخيص لشركات التأمين بتوسيع نطاق عملها الرقابي من خلال دراسة البيانات المالية بشكل ربع سنوي بالإضافة إلى إلزام الشركات بتقديم تحليل كامل لاحتساب هامش ملاءتها كذلك تم تحديد حد أدنى لهذه النسبة والتي تعتبر مؤشر لقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها. كذلك قامت الإدارة العامة للتأمين بعمل دراسة إكتوارية لجميع شركات التأمين المرخصة كذلك فرضت عليهم بتقديم دراسة إكتوارية سنوية، وذلك لتحديد مدى قدرتها على مواجهة المخاطر المستقبلية، والطلب من الشركات التي تواجه اخطار بتقديم خطة مستقبلية لتفادي هذه المخاطر.

هذا وقد تطور المفهوم بشأن إدارة المخاطر على المستوى النظري والعملي، بعد هذه التعثرات التي مرت على الشركات في الآونة الأخيرة. كذلك زادت التساؤلات من قبل الباحثين والمهتمين من المجتمع المالي والاقتصادي عن دور التدقيق الداخلي في إدارة هذه المخاطر وكيفية تفعيل دورة للحد من الأخطار التي قد تواجهه الشركات، لكل ذلك أثيرت التساؤلات حول هذا الموضوع لمعرفة مدى تطبيقه في الشركات وتحديداً شركات الأموال.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: "ما دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين". ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

2- ما مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

3- ما مدى تأثير لجان التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

4- ما مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي وتفعيل دورة في إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

5- هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تبيانها لدور نشاط التدقيق الداخلي الواجب أن يكون فاعلاً في عملية إدارة المخاطر التي قد تواجه شركات التأمين العاملة في فلسطين. وذلك بهدف تقييمه وتحسين وتفعيل المتطلبات التي تقوم عليها عملية إدارة المخاطر من خلال إظهار الأسس والضوابط التي تحكم أداء التدقيق الداخلي في متابعة العمليات وتقييمها بما يتناسب وأسس إدارة المخاطر المعتمدة وما سيترتب على ذلك لإدارة شركات التأمين.

والذي سيظهر دور التدقيق الداخلي في العمل على رفع الكفاءة والأداء المهني لشركات، وذلك سيظهر من خلال نتائج الاعمال بالإضافة إلى مؤشرات قياس مدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر مثل نسبة هامش الملاءة والنسبة المالية، هذا بالإضافة إلى القدرة على خدمة العملاء والمجتمع والذي سيؤثر على قدرة الشركات على المنافسة وتطوير العمل بالإضافة إلى تحقيق نمو في الموجودات وحقوق الملاك.

أهداف الدراسة:

1- معرفة مدى تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل تساهم في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

2- الوقوف على مدى التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

3- بيان مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

4- التعرف على مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

5- معرفة مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

فرضيات الدراسة:

ولكي تحقق الدراسة أهدافها وكذلك الإجابة على مشكلة الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

توجد دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق المدقق الداخلي إجراءات عمل وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين.

الفرضية الثانية:

توجد دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

الفرضية الثالثة:

توجد دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

الفرضية الرابعة:

توجد دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

الفرضية الخامسة:

توجد دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

الفرضية السادسة:

توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات أراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى للبيانات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات العلمية).

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة:

شكل رقم (1.1)

نموذج الدراسة

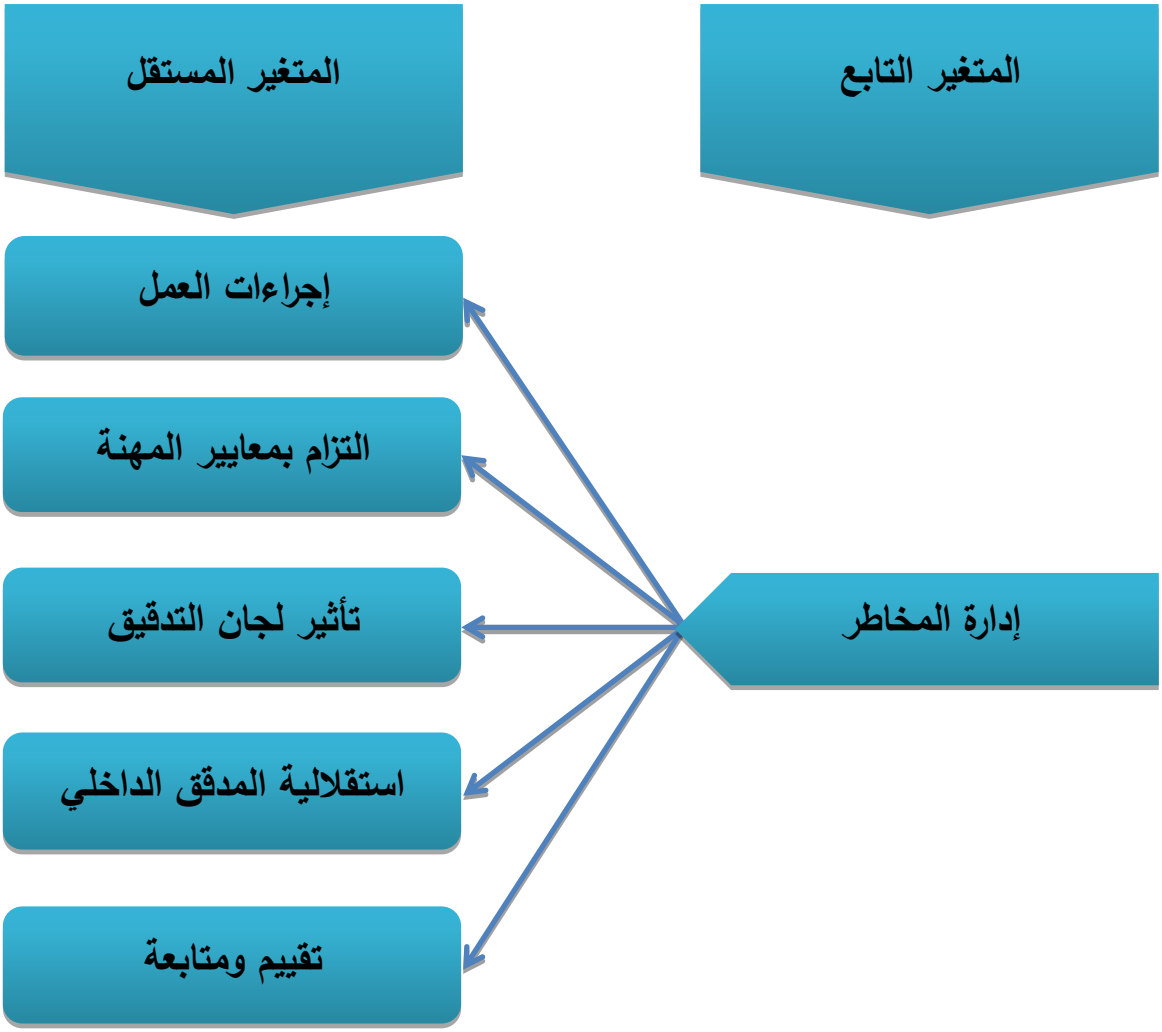

الدراسات السابقة:

1- دراسة (أبو علي، 2012)، بعنوان: "تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي في شركات التأمين، وذلك من خلال تقييم أنظمة التدقيق الداخلي المتبعة في تلك الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان اهمها: افتقار عدد من شركات التأمين لوجود دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري، وعدم وجود قانون يلزم الشركات بضرورة تكوين دوائر تدقيق داخلي، وإن هناك القليل من الشركات العاملة في فلسطين تقوم بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي حيث بلغ الوزن النسبي 75.16%، وإن القيام بإجراءات التدقيق الداخلي التفصيلية للعمليات سواء بالتدقيق على أساس العينات أو التدقيق الشامل لا يشمل كافة فروع الشركات، كذلك وجود قصور في تطوير إجراءات التدقيق التي تهدف إلى متابعة ما توصلت إلية عملية التدقيق من نتائج وما تم تحديده من توصيات.

وقد خلصت للعديد من التوصيات أهمها: العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر مباشر في ضبط الأداء المالي، ضرورة اهتمام كافة دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، أن تسعى شركات التأمين لتطوير دوائرها بما يتماشى مع التطور الحاصل في مجال المهنة.

2- دراسة (رضوان، 2012)، بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية في قطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى: وجود دلاله إيجابية بين تطبيق كل من معايير السمات والأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف وبين إدارة المخاطر المصرفية، وجود دلاله إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لأليات تطبيقها.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي في شركات المصارف وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصارف، ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية الاستقلالية والمؤهلات، كذلك ضرورة تدريب المدققين الداخليين في إدارة المخاطر وكيفية مواجهتها وتقييمها.

3- دراسة (المدهون، 2011)، بعنوان: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصارف، وأهميته وأهدافه ومبادئه، والتطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دورة في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامة بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، كذلك توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دورة يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة.

وقد خلصت إلى عدة توصيات أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدقق الداخلي. كما أوصت بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

4- دراسة (البجيرمي، 2011)، بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على المصارف السورية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفاعليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة.

كذلك يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة. ولا يوجد اختلافات بين أراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي والعاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة. بالاضافة إى عدم اهتمام من قبل المصارف بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على شهادات مهنية دولية في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف لتساعد في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية. ضرورة اهتمام المصارف العامة بشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها. الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعية للجنة التدقيق.

5- دراسة (العلاونة، 2011)، بعنوان: "إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي: دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة إلى دراسة إدارة مخاطر التأمين التعاوني، وعلية تبين أن معظم المخاطر ترتبط بالسيولة والملاءة المالية لمحفظة التأمين التعاوني، وأن هذه المخاطر يعبر عنها بالعجز عن دفع كل التعويضات المطلوبة، إضافة إلى مجموعة من مخاطر فرعية قد تكون أخطر من المخاطر الرئيسية مثل مخاطر السمعة التجارية، ومخاطر التصفية. وترتكز أساليب إدارة الخطر في استخدام الفائض التأميني على فكرة القرض الحسن في سد هذا العجز إن حصل.

وقد أوصت الدراسة بتخصيص مخصصات على شكل صندوق لمواجهة المخاطر له ذمة مالية منفصلة، كما أن الباحث لا يشجع قيام القائمين على التأمين التعاوني بالخوض في عمليات تمويلية قد تبعدها عن مشروعيتها أو عن الإطار التي هي فيه، إضافة إلى أن مسألة تأمين السيولة بسرعة من هذه العمليات يكتنفها بعض المخاطر والتكاليف الجديدة وهي في غنى عنها.

6- دراسة (حسن، 2011)، بعنوان: "قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية: دراسة مقارنة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم هامش الملاءة المالية وأهميتها في شركات التأمين وكذلك طرق قياسها على المستوى الدولي وعلى مستوى سورية، وكذلك أوجه التشابه والاختلاف بينهما في سبيل دراسة إمكانية تطوير هذه الطرق والقواعد بما ينسجم والتطورات الدولية في هذا المجال وبما يخدم

قطاع التأمين السوري. وقد أظهرت النتائج أن نظام الملاءة في سورية أقرب ما يكون في مكوناته إلى نظام الملاءة الأمريكي.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بالاهتمام بشكل أكبر لبناء نظام ملاءة أكثر شمولاً وتكاملاً وذلك من خلال 1) الأخذ بالحسبان مختلف المخاطر عند احتساب هامش الملاءة. 2) التركيز على التقييم المنسجم مع السوق عند حساب مُركبات هامش الملاءة لتقديم فائدة أكبر لمستخدمي البيانات المالية. 3) إجراء بحوث ودراسات لتطبي نموذج خاص بشركات التأمين السورية لحساب رأس المال المطلوب في هامش الملاءة.

7- دراسة (الفرح وآخرون، 2011)، بعنوان: "مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنة للتدقيق الداخلي: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، ومعرفة أثر حجم الموجودات على درجة الالتزام.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من اهمها: إن شركات التأمين الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي بنسبة وصلت إلى 85% مما يدل على الإدراك المبكر لدور التدقيق الداخلي في هذا القطاع. بلغت نسبة الالتزام بمعايير الاستقلال 80% ومعايير العناية المهنية 88%، ورقابة جودة الدقيق الداخلي 86%، إدارة أنشطة التدقيق الداخلي 87%، وتقييم وتطوير إدارة المخاطر 81% وطبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق 5%. عدم وجود علاقة بين مدى التزام شركات التأمين الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي وحجم الشركة ممثلاً في إجمالي الأصول.

وقد خلصت إلى العديد من التوصيات أهمها: يجب على إدارة شركات التأمين عدم تكليف المدققين الداخليين بأية أعمال تنفيذية قد تؤثر على الاستقلال الفعلي للمدقق الداخلي. ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين لمواكبة كل ما يستجد من متطلبات ومعايير ونظم تحكم سلوكهم المهني، وتنمية قدراتهم على أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية. ضرورة قيام شركات التأمين الأردنية بتعيين الموظفين المؤهلين تأهيلاً كافياً خاصة من تخصص المحاسبة في إدارة التدقيق الداخلي.

8- دراسة (الصواف، 2011)، بعنوان: "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية: دراسة حالة في مدينة الموصل – العراق".

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية ودور الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية المصارف واستمراريتها وذلك من خلال تحديد تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية. واعتمادًا على نتائج التحليل التي دعمت فرضية البحث وأهدافه تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: إتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي في درء المخاطر التشغيلية. هناك علاقة ارتباط معنوية بين إدارة الخطر في المصرف وأنواع المخاطر التشغيلية وهذا بدوره يبين دور الرقابة والتدقيق الداخلي في دعم إدارة الخطر.

وعلية قد أوصى الباحث إلى التوصيات أهمها: التأكيد على أن يكون الهدف من الرقابة الداخلية والتدقيق هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الأخطار التي قد يتعرض لها المصرف في ظل الظروف الاقتصادية العالمية وما تركته الأزمة العالمية النقدية من آثار سلبية على أكثر بلدان العالم. لمقابلة التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل، وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر. إن الفهم لإدارة المخاطر المصرفية وأهميتها والتقويم الذاتي للمخاطر الذي يعتمد على إجراءات الرقابة القائمة على الإلمام الكامل بالمخاطر وأنواعها وتحليلها وتقويمها. تقويم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتدقيق وفق تحقيق أهدافها التي من الضروري أن تشتمل على كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتنظيم والضوابط العامة للأعمال وفعاليتها.

9- دراسة (المرعي، 2009)، بعنوان: "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة لبيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي، هذا وقد تم تطبيق الدراسة على شركات التأمين الأردنية والبالغ عددهم 29 شركة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي تقع في الهيكل التنظيمي مما يعزز من استقلاليتها، ويسمح لها القيام بواجباتها. كذلك يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، كذلك وجود دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وذلك من خلال مناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي أمور جوهرية تظهر خلال العمل.

وقد خلصت إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية وبشكل دائم مع المدقق الداخلي لمتابعة كافة الأمور والأحداث في الشركة أولاً بأول، وضرورة أن يتم تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذي خبرة مالية ومحاسبية.

10- دراسة (بصفر، 2007)، بعنوان: "دور لجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في شركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة لتفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة السعودية من خلال القوائم المالية، ونظام الرقابة الداخلية، والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي وإدارة المخاطر.

وأظهرت النتائج وجود دور للجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة السعودية من خلال الإشراف والرقابة على نظم الرقابة الداخلية والذي يساعد على حماية أصول الشركة وحقوق المساهمين والمستثمرين. إلى أنه لا يوجد دور للجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة من خلال الإشراف والرقابة على القوائم المالية والمراجع الخارجي والداخلي وإدارة المخاطر. مما قد يؤدي إلى عدم المصداقية لدى المساهمين والمستثمرين وعدم الثقة لديهم حيث إنهم يعتمدون على القوائم المالية.

وقد خلصت إلى العديد من التوصيات أهمها: تفعيل الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة السعودية من خلال الاهتمام بدور لجان التدقيق الإشرافي والرقابي. ضرورة العمل على الربط بين الهيئات والمنظمات ذات العلاقة لعدم تعارض المصالح بينهم. ضرورة العمل على تطوير الشركات بما يتناسب مع العولمة باستخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات. توجيه المزيد من الأبحاث والدراسات لدارسة دور لجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة نظراً لتشعب مجتمع البحث ومتغيراته مع أهميته العلمية والعملية.

11- دراسة (جمعة والبرغوثي، 2007)، بعنوان: "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، وقد اوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك

التجارية الأردنية بمستوى بلغ (91%)، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تللك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة حيث بلغت مستوى (96%)، ثم التعرف على بيئة الرقابة بمستوى (92%)، تم تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها بمستوى (91%)، ثم إجراءات الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بمستوى (89%)، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بمستوى (88%).

هذا وقد قدمت الدراسة بالعديد من التوصيات لكل من البنك المركزي وبورصة الأوراق المالية وإدارة البنوك الأردنية والمدققين الداخليين وكان أهمها: تطوير مفهوم إدارة المخاطر والتعريف بأنواع المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك التجارية الأردنية، إلزام البنوك بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين كجزء لا يتجزأ من الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الصادر عن لجنة COSO، كذلك إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي.

12- دراسة (شاهين، 2005)، بعنوان: "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف: مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تحليل مشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية في المصارف، وذلك من خلال التعرض بالمناقشة إلى طبيعة وأنواع تلك المخاطر والعوامل المؤثرة فيها ومسببات نشوئها والآثار السلبية الناتجة عنها. وقد أوضح البحث أن هناك العديد من المخاطر منها المخاطر النظامية وهي المخاطر التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق وتنشأ عن البيئة وتتعلق بالنظام والنشاط الاقتصادي العام وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، ومنها أيضًا المخاطر غير النظامية وهي المخاطر التي تنشا عن طبيعة ونوع الاستثمار وليست من طبيعة النظام المالي العام. وتطرق البحث أيضا بالمناقشة إلى كيفية إدارة كل من هذه المخاطر مبينًا الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها، والتي تعتبر مفيدة في مجال بناء نظام رقابي فعال يستطيع تقييم عناصر الخطر ويعمل على احتوائه.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج كان أهمها :تساعد اللوائح والقوانين المصرفية التي تقوم المصارف بوضعها على الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن تحمل المخاطر، ويعتبر نظام إدارة المخاطر أحد الاتجاهات المعاصرة اللازمة لتقييم عناصر الخطر

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تساعد على توفير المعلومات التفصيلية اللازمة لترشيد القرارات واحتواء تلك المخاطر ومن أهمها إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

13- دراسة Badara and Saidin (2012) بعنوان:

"The Relationship between Risk Management and Internal Audit Effectiveness at Local Government Level"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة المخاطر وفعالية التدقيق الداخلي على مستوى الحكومة المحلية في ماليزيا، وذلك من خلال مراجعة ودراسة الأدبيات السابقة والخاصة بالحكومة المحلية، وعلية فقد أسهمت هذه الدراسة بزيادة حجم الادبيات الخاصة بدراسة فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على المستوى الحكومي في ماليزيا.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تؤثر على فاعلية المدققين الداخليين على المستوى المحلي.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة العمل على دراسة متغيرات أخرى مع كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مثل دور الادارة كذلك ادراج متغير وسيط ما بين إدارة المخاطر وفاعلية التدقيق الداخلي.

14- دراسة Alzeban and Sawan (2012) بعنوان:

"The role of Internal Audit function In the Public Sector Context in Saudi Arabia"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في القطاع العام من خلال التركيز على طبيعة وممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات التي تخضع للتدقيق من قبل ديوان المراقبة العامة. وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات حيث تم عمل 29 مقابلة.

وتوصلت الدراسة إلى: أن الأسس التي تقوم عليها معايير التدقيق السعودية لا ترتبط بشكل مباشر مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى أن ديوان المراقبة العام له دور أساسي في تحديد

المتطلبات الخاصة بإدارة المتابعة في جميع المنشآت المطلوب منها إنشاء قسم للتدقيق الداخلي والذي يراقب مدى سلامة المعاملات المحاسبية وكذلك عمل المراقب المالي.

كما اوصت الدراسة لضرورة تأهيل وتدريب وتوفير الموارد اللازمة للعاملين في مجال التدقيق الداخلي.

15- دراسة Institute of Internal Auditors (2011) بعنوان:

Internal Auditing Role in Risk Management.

هدفت هذه الدارسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد استخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا. وقد توصلت هذه الدارسة إلى أن هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، بالاضافة إلى وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وخلصت الدارسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

16-دراسة Mariq (2008) بعنوان:

"The Role of Internal Auditing in Risk Management in Joint Stock Companies an Empirical Survey"

هدفت الدراسة إلى استقصاء الدور الذي تقوم به إدارات المراجعة لداخلية في شركات المساهمة السعودية فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى: أن إدارات المراجعة الداخلية تساهم في إدارة المخاطر، كذلك إلى أن مدراء المراجعة الداخلية يشعرون بأهمية دورهم في إدارة المخاطر وأن المراجعة يجب أن تتجاوز الدور التقليدي في المراجعة المالية إلى دور أكثر اهمية وفاعلية في المساهمة في إدارة المخاطر.

كذلك اوضحت الدراسة بأن مدراء المراجعة يحصلون على المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تتعرض لها شركاتهم بشكل مستمر سواء من داخل أو خارج الشركة، كذلك أنهم يستخدمون الطرق

العلمية والمنظمة لإدارة المخاطر. كذلك تأثر استقلال المراجع الداخلي عندما يقوم بدور إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

17-دراسة Rudasungwa (2006) بعنوان:

"The Role of The Internal Audit Function In Enhancing Risk Management In The Rwanda Social Security Fund (RSSF)."

هدفت الدراسة إلى تقييم حالة وظيفة التدقيق الداخلي لدى صندوق الضمان الاجتماعي الرواندي (RSSF). وكذلك دور المدققين الداخليين في تفعيل إدارة المخاطر.

هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر لدى صندوق الضمان الاجتماعي الروندي ينبغي أن تدار من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، علاوة على ذلك يمكن ان يقدم المدققين الداخليين المساعدة اللازمة في تحديد وتقييم وكذلك الإبلاغ عن المخاطر المحتملة والمحيطة بالصندوق.

18-دراسة Beasley and others (2006) بعنوان:

"The Impact of Enterprise Risk Management on The Internal Audit Function"

هدفت هذه الدارسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر على أنشطة ووظيفة التدقيق الداخلي، حيث اعتمدت الدراسة على الردود من 122 مؤسسة في العديد من الدول، وعلية توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر لها أثر كبير على أنشطة التدقيق الداخلي، كذلك إن لجنة المراجعة والإدارة المالية لها أثر كبير في أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة في إدارة المخاطر، مع ضرورة الاحتفاظ بمدير التدقيق لأطول فترة ممكنة، كذلك إن مهمات التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضه للتأثر بإدارة المخاطر، واوصت بضرورة وجود نظام لإدارة المخاطر في المؤسسات مع أهمية وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي وذلك من أجل خدمة أهداف المؤسسة.

ما يميز الدراسة الحالية:

بعد استعراض ما تقدم من الدراسات السابقة سواء لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة الدراسة والتي تناوله التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فقد استطاع الباحث من خلال هذه الدراسات تكوين إطار معرفي جيد حول موضوع البحث والذي أعتبر قاعدة لإعداد الدراسة وتصميم فقرات

الاستبانة التي تعتبر اداة الدراسة المستخدمة من أجل الوصول للنتائج، هذا وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة أعلاه من خلال دراسة المخاطر وأنواعها وأليات إدارتها، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي ومفهومة وأهمية إلا أن ما يميز هذه الدراسة حسب علم الباحث:

1- أنها من الدراسات القليلة على المستوى المحلي التي تناولت مواضيع لها علاقة بقطاع التأمين والذي يعتبر هو مجتمع الدراسة والذي له دور حيوي وكبير في الاقتصاد الفلسطيني.
2- أنه لم يتم تناول موضع إدارة المخاطر في شركات التأمين على المستوى المحلي.
3- تطبيقها على قطاع متكامل (شركات التأمين) والذي يمثل جزء مهم من القطاع المالي والذي يصاحب انشطتة العديد من المخاطر.
4- شمول عينة الدراسة بجميع المستويات الإدارية داخل شركات التأمين وممن لهم صله بهذا القطاع سواء رقابية أو تدقيق خارجي. والذي زاد من وجات النظر في عينة الدراسة.
5- نتائج الدراسة سوف تساعد مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات التأمين في الاهتمام بكل من وظيفة التدقيق الداخلي وكذلك إدارة المخاطر.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر وهامش الملاءة في شركات التأمين

- **مقدمة**
- **مفهوم المخاطر**
- **العوامل المؤثرة في المخاطر**
- **تصنيفات المخاطر وأنواعها**
- **مفهوم إدارة المخاطر في شركات التأمين**
- **مفهوم هامش الملاءة**
- **أهمية الملاءة المالية في شركات التامين**
- **العوامل المؤثرة في هامش الملاءة**
- **قواعد قياس هامش الملاءة المالية في فلسطين**

مقدمة:

إن المخاطر هي شيء مواكب وملازم لحياة الإنسان كذلك هي جزء من عمل أي منشأة. لذا فالمخاطر تعتبر مُبرراً مشروعاً ورئيساً للحصول على الربح في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأرباح عن طريق تقديم خدماتها للمجتمع الذي تعمل فيه وعليه يعرف الخطر في هذا المجال بأنه (التعرض لخسارة أو ضرر)، كذلك يُعَّرف بعدم التأكد من إمكانية تحاشي وقوع حدث سيء (رمضان، 1984: 10).

هذا وتعتبر المخاطر التي تواجهه شركات التأمين هو عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، أي أن في لحظة غير معلومة تكون مطالبة بالتزامات تفوق قدرتها المالية سواء كان ذلك على شكل احتياطيات أو مخصصات فنية أو رأس مال.

والخطر الحقيقي التي قد تواجهه شركات التأمين ليس من الخطر الناتج عن التعويضات التي قد تتحملها مقابل التزاماتها تجاه حملة الوثائق فقط طالما أن هذه التعويضات كانت ضمن حدود الأقساط التي تمت سواء على المدى القصي أو الطويل، ولكن الخطر الأكبر هو أن هذه الأقساط تم حسابها وفقاً للخبرة وبدراسة الماضي وهذا ليس بالضرورة أن يتطابق مع ما هو في المستقبل والذي يصعب في كثير من الأحيان وذلك لتدخل عوامل مختلفة تؤدي إلى تقلبات في النتائج. بالإضافة إلى المخاطر التي قد تكون لها علاقة غير مباشرة طبيعة نشاط شركات التأمين. وإن التقلبات غير المرغوب بها والتي تؤدي إلى زيادة كبيرة في التعويضات هي التي تكون محط اهتمام شركات التأمين وذلك لدراستها من أجل التغلب عليها (أبو بكر، 2008: 225).

هذا وقد نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات النظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمد على الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة، والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة الخطر في مجلة Harvard Business عام 1956، ومن بين أولى المؤسسات المالية التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة الخطر هي شركات الأموال كالبنوك وشركات التأمين، والتي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقاً أنجح للتعامل مع المخاطر بمنع حدوث خسائر أو الحد من نتائجها عند استحالة تفاديها (حماد، 2007: 46).

كذلك بقي موضوع إدارة المخاطر موضوع نقاش واسع منذ بداية البحوث المالية، حيث تم اعتباره ليس ذو أهمية في ظل السوق الكفوء ولكن استمر الجدل حول أهمية فاعليتها وذلك وفق برامج الشركات في إدارة المخاطر والمحاسبة والمالية (McShane, 2011: 3).

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار حتى أصبحت لها تقنيات وطرق في إدارة مخاطرها تميزها عن باقي المؤسسات المالية.

وعليه فإنه يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنه إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد وتحليل والاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي منشأة، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المنشأة على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة. هذا وتكون إدارة المخاطر أكثر فعالية عندما تؤدى مبكراً في حياه المنشأة وهي مسئولية مستمرة عبر تنفيذ المشروع.

كما عرفت إدارة المخاطر "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (حماد، 2007: 51).

ومن خلال ما تقدم فإن الشركات عموماً وشركات التأمين خصوصاً تواجها العديد من المخاطر ولعل أكثرها هو عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها والذي قد يعرضها للعسر المالي أو الإفلاس والذي بدورة قد يجعلها تخرج من السوق. وعلية فإن الجهات المشرفة على صناعة التأمين تهتم بشكل كبير في حماية هذه الشركات وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين وكذلك الدائنين وذلك من خلال تأمين إدارة سليمة من الناحية المالية لهذه الشركات. الذي بدورة تضع قواعد فعالة للتقييم السليم لالتزامات التأمين (حسن، 2011: 2).

مفهوم الخطر:

يتعرض الإنسان ومنذ عصور قديمة لأخطار عديدة ينتج عنها خسائر مادية أو أخطار تصيب الإنسان نفسية أو عائلته أو الأخرين (عريقات وأخرون، 2008: 9).

وقد عرف البعض الخطر بأنه "احتمال وقوع خسارة" وهي إما أن تكون خسارة مادية أو معنوية. ويعتمد ذلك على حجم الخسارة وقوة الخطر. كذلك عرف الخطر بأنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة

وقوع حادث معين" ولهذا تم تحديد الخسارة المادية فقط. وقد عرف كل من وليامز وهايينز الخطر "هو حالة من عدم التأكد" وعرفه Night "إن الخطر حالة من عدم التأكد الممكن قياسها" (عريقات وأخرون، 2008: 11).

كذلك عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها "هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها".

كما أن المؤسسات أثناء القيام بأعمالها قد تواجه الكثير من المخاطر التي تتعارض وتحقيق الأهداف التي وضعتها. ولا سيما المؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين فهي الأكثر احتمالاً للتعرض للمخاطر وذلك نظراً لطبيعة أعمالها، حيث إنها تكون في مجال النقد. وقد عرفت المخاطر بـ "حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة" (حماد، 2007: 16). ولجنة COSO عرفت الخطر "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة".

وبناءً على ما تقدم فإن المخاطر موجودة ولا يمكن أن ننكرها أو نتجاهلها وذلك نتيجة احتمال حدوث خسائر مرتبطة بأي نشاط في أي منشأة سواء خدمية أو صناعية أو تجارية، أو احتمال حدوث أرباح نتيجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة في الدخول في مشروع معين، ولكن دائماً يستخدم مصطلح المخاطر لدراسة الجانب السلبي المحتمل حدوثة (البجيرمي، 2011: 21).

العوامل المساعدة للمخاطر:

يوجد عوامل مادية وكذلك عوامل أخلاقية لها دور في زيادة الخطر التي قد يتعرض له الإنسان، ويمكن توضيحها بالتالي (عريقات وأخرون، 2008: 14):

1- **العوامل المادية:** وهي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع خسارة، مثل تركيب أسلاك كهربائية غير مناسبة الأمر الذي يؤدي إلى احتمال وقوع حريق، كذلك عدم تركيب أقفال جيدة على أبواب المحلات أو ما شابة والذي يزيد من احتمال حدوث سرقة. كذلك في البرد والشتاء وحدوث الصقيع أو وجود المياه على الطرقات والذي يزيد من احتمالية وقوع حوادث الطرق.

2- **العوامل الأخلاقية:** وهي عدم الأمانة أو السلوك غير السوي من الأفراد الذي من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها ومن أمثلة ذلك، افتعال حادث ما للحصول على تعويض من شركة التأمين أو تقديم طلب تعويض أو تعمد حرق بضاعة من الصعب بيعها. وإن العوامل الأخلاقية موجودة في جميع أنواع التأمين ومن الصعب السيطرة عليها وهنا تجد الأفراد اللذين يقوموا بمثل هذه الأعمال بتبرير بأن شركات التأمين تملك الكثير من الأموال، وأن هذا أمر غير صحيح حيث إن شركات التأمين لا تستطيع دفع التعويضات التي تترتب عليها إلى من خلال الأقساط التي يقوم المؤمن لهم بدفعها.

هذا وتحاول شركات التأمين السيطرة على العوامل الأخلاقية من خلال القيام بتقييم دقيق لطالبي التأمين ومن خلال وضع شروط معينة قبل الاقتطاعات وفترات الانتظار والاستثناءات وبعض الملاحق الخاصة، ويوجد جانب أخر للعوامل الأخلاقية يتعلق بالإهمال أو عدم المبالاة لحدوث الخسارة نظراً لوجود التأمين. كما أن بعض المؤمن لهم يمارس أفعالاً تتسم بالإهمال وعدم الاهتمام بكونه مؤمن له ومن أمثلة ذلك ترك سيارة بدون إغلاق والمفاتيح بداخلها الأمر الذي يزيد من احتمال السرقة كذلك عدم إغلاق المنزل بشكل أمن الأمر الذي يسهل على اللصوص اقتحامها وسرقتها (عريقات وأخرون، 2008: 14).

تصنيفات المخاطر وأنواعها:

تصنف المخاطر التي تتعرض لها المنشآت من حيث تأثيرها على القطاعات الاقتصادية إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية (البيجيرمي، 2011: 25).

1- **المخاطر النظامية:** والتي يطلق عليها مخاطر السوق وهي التي تتعرض لها كافة قطاعات الاقتصاد وهي تكون ناتجة عن التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة، وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها من خلال تنويع الاستثمار، فتنويع الاستثمار يمكن أن يقلل من قيمتها لكن لا يمكنه التخلص منها أو تجنبها بشكل كامل. والتي تتمثل في:

- مخاطر التضخم والكساد.
- مخاطر تغير أسعار الفائدة
- مخاطر أسعار الصرف.
- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية العامة.

2- **المخاطر غير النظامية:** وهي المخاطر التي تتعرض لها منشأة معينة أو قطاع اقتصادي معين دون أن يؤثر على باقي المنشآت أو القطاعات، ويمكن التغلب عليها من خلال التنوع في الاستثمارات لأنها مخاطر خاصة، فمن خلال تنويع الاستثمار كذلك العمل على إدارتها بكفاءة عالية يتم التغلب عليها (شاهين، 2005: 7). وجدول رقم (1) يوضح تصنيف المخاطر.

جدول رقم (1)

تصنيف المخاطر

المخاطر النظامية	المخاطر غير النظامية
- تنشأ عن عوامل تؤثر على جميع الشركات في السوق	- تنشأ من عوامل خاصة بالشركة ويقتصر تأثيرها على الشركة فقط.
- لا يمكن إزالتها بالتنويع ولكن يمكن تعديلها	- يمكن إذالتها من خلال التنويع
- تقاس بمعامل بيتا	- تقاس بمعامل التباين

المصدر: (أبو رحمة، 2009: 46).

كذلك تصنف المخاطر من حيث مدى قدرة الإدارة على توقع حدوثها وذلك إلى (البجيرمي، 2011: 26):

1- **المخاطر المتوقعة:** وهي المخاطر التي تتكرر بشكل كبير وحجم الخسائر المترتبة عنها تكون منخفضة ولا يتم الإفصاح عنها.

2- **المخاطر غير المتوقعة:** وهي المخاطر التي تكون احتمالية حدوثها قليل وكذلك حجم الخسائر الناشئة عنها كبيرة نسبياً. ويرجع حدوثها لوجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو أحداث خارجه عن المنشأة، وهذه الأخطار يتم الإفصاح عنها.

3- **المخاطر الاستثنائية:** وهي المخاطر التي يصعب توقعها وتكون نادرة الحدوث والذي يؤدي حدوثها إلى تعرض المنشأة إلى تعثر مالي أو ربما الإفلاس، وتكون حجم الخسائر الناتجة عنها كبيرة، وهذ الأخطار يتم الإفصاح عنها.

كما يمكن تصنيف المخاطر طبقاً للعوامل التي تؤدي إلى حدوثها وهي (Rudasingwa, 2006: 41):

1- **عوامل داخلية:** وهي العوامل من داخل المنشأة مثل التدفقات النقدية والأنظمة المستخدمة والعاملين وبيئة العمل.

2- **عوامل خارجية:** عوامل من خارج المنشاة وتكون صعبة ولا يمكن السيطرة عليها بسهولة، مثل المخاطر الاقتصادية ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة والتي لا يكون للمنشأة أي سيطرة عليها.

أنواع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين:

1- مخاطر الائتمان.
2- مخاطر السوق.
3- مخاطر المنافسة.
4- مخاطر السيولة.
5- مخاطر أسعار تحويل العملات.
6- مخاطر إعادة التأمين.
7- مخاطر الاحتياطيات الفنية.

مفهوم إدارة المخاطر في شركات التأمين:

إدارة المخاطر هي "الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وتصنيفها وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة" (أبو بكر، 2011: 230).

"تحديد وتحليل المخاطر التي تهدد عمل المنشأة للتقليل من الأثار السلبية الناجمة عنها" (المدهون، 2011: 37).

إدارة المخاطر هي أداة لإدارة إمكانية منع لأي حدث قد يقع بالخطأ في أي من مجالات العمل والتي قد تحدث بشكل مفاجئ والتي تعيق المنشأة من تحقيق أهدافها. وذلك نتيجة ظهور هذا الخطر أو المعوق في أوقات لا تتناسب وطبيعة سريان العمل. وعلية فإن نجاح إدارة المخاطر لا يعني ضمان مطلق وإنما طريقة إدارة المخاطر في كل جزئية من العمل تخفف من وقوعها بالإضافة تجديد وتحديث طرق معالجة هذه المخاطر وذلك نتيجة تطور طبيعة الأعمال مع مرور الزمن (Rudasingwa, 2006: 56).

منهج عملية إدارة المخاطر:

مما سبق ذكرة من تعاريف والتي أشارت إلى أن إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي وعملي تستطيع من خلاله أن تدير المخاطر ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح لا بد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك.

إن إدارة المخاطر تهدف إلى تحديد السياسة الأفضل التي تؤدي إلى تخفيض الخطر أو التخلص منه، وذلك من خلال قياس مدى التكلفة الاقتصادية للسياسة التي سيتم اختيارها.

لذلك لا بد من المرور بالمراحل التالية للوصول إلى أهداف إدارة المخاطر (حماد، 2007: 58):

1- تحديد الهدف.
2- التحقق من المخاطر.
3- تقييم المخاطر وتصنيفها.
4- دراسة وتحليل الطرق البديلة لإدارة المخاطر.
5- تنفيذ القرار المناسب.
6- مراجعة تقييم برامج إدارة المخاطر.

1- **تحديد الهدف:** إن أهداف إدارة المخاطر يتم وضعها في الأساس من قبل الإدارة العليا للمنشأة. والتي تهدف إلى المحافظة على وجود المنشأة واستمراريتها وعدم تأثر أهدافها الرئيسة بالأخطار المالية التي تترتب عن تحقق هذه الأخطار، لذلك لا بد من إعداد برنامج لإدارة الأخطار:

أ- يتفادى الخطر المدمر أو الحرج وتغطيتها بهدف حماية المنشأة من الانهيار.

ب-المحافظة على العاملين بالمنشأة من الحوادث أو الأضرار التي تؤثر على سير عمل المنشأة.

2- **التحقق من المخاطر:** إن اتخاذ أي قرار من قبل إدارة المخاطر يتوقف على مدى قدرتها في اكتشاف وحصر الخطر الخاص بالنشاطات الحالية أو المتوقعة، لذلك يتطلب من إدارة الخطر أن تتولى بعناية دراسة أوجه نشاط المنشأة وطبيعة العمليات التي تقوم بها بالإضافة إلى ما تتضمنه من خطط الإدارة من التوسيع أو استحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغييرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية. ويفترض أن تشارك إدارة المخاطر والتأمين في معظم القرارات المتعلقة بأنشطة المنشأة وذلك حتى تتمكن من أن تبدي رأيها فيما يتعلق بأية أخطار قد تصاحب هذه القرارات.

هذا وتجد إدارة المخاطر لها علاقات وثيقة مع جميع الإدارات والأقسام وذلك لضمان حصولها على كافة ما تطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بنواحي النشاط. لذلك تجد القائمين على تصميم برامج إدارة المخاطر يقوموا بالتحقق من حصر الأخطار المراد تغطيتها وذلك من خلال الوسائل التالي (السبعاوي، 1998: 81):

أ- الاطلاع على ما تنشره شركات التأمين من المخاطر التي تتعرض لها وكذلك التغطيات المناسبة التي توفرها وثائق التأمين التي تصدرها.

ب-إعداد كشوف تحليل للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة وعرضها على العاملين على شكل قوائم استقصاء تتضمن عدد من الأسئلة تطرح على المدراء والعاملين في الإدارات والأقسام المختلفة.

ت-استخدام أساليب تحليل النظم وتحليل مراحل الإنتاج في المنشأة والرسوم والأشكال البيانية.

ث-تحليل القوائم المالية والحسابات الختامية.

ج- التفتيش على الأقسام والإدارات في المنشأة.

ح- العمل على حصر المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة.

وتعتبر مرحلة التحقق من المخاطر من أصعب المراحل وأهمها لتنفيذ برامج إدارة المخاطر لذى تجد القائمين على هذه المراحل يستخدموا جميع الوسائل السابقة لحصر الخطر والتحقق منه بشكل جيد.

3- **تقييم الأخطار وتصنيفها:**

عند القيام بتصميم برامج إدارة المخاطر لا بد من التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة. ويتم تقسيم المخاطر إلى ثلاث أنواع:

أ- المخاطر الحرجة أو المدمرة: وهي التي بوقوعها يمكن أن تتوقف المنشأة عن العمل أو إعلان إفلاسها مثل حوادث الانفجارات والحرائق.

ب-المخاطر المهمة: الأخطار التي ينتج عنها قيام المنشأة بالاقتراض أو ما شابة وذلك لتغطية خسائر مالية وذلك للمحافظة على استمرارية عملها كالاختلاسات أو خيانة الأمانة أو حدوث خسائر مفاجئة.

ت-الأخطار الثانوية: أخطار ينتج عنها خسائر مالية تستطيع المنشأة تغطيتها من خلال دورة تشاطها أو يمكن تأجيل تغطية هذه الخسائر وذلك دون التأثير على استمرارية العمل.

4- دراسة وتحليل الطرق البديلة لإدارة المخاطر:

يتم دراسة الطرق المختلفة وتحليلها وذلك للمفاضلة بينها وبهدف اختيار الطريقة الأفضل والأنسب لتغطية الأخطار التي تتعرض لها المنشأة. ومن هذه الطرق (السبعاوي، 2003: 235):

أ- الاحتفاظ بالخطر عن طريق تكوين احتياطي أو بدون احتياطي وذلك حسب طبيعة الأخطار التي تتعرض لها المنشأة وكذلك القائمين على إدارة الخطر.

ب-نقل الخطر إلى شركة تأمين.

ت-تقليل الخطر إما من خلال العمل على منع وقوعه كلياً، أو العمل على تقليل فرص وقوعه أو التخفيف من حدة نتائج تحقق الخطر أو التحكم به من خلال الحد من معدل التكرار وتخفيض درجة الخطورة. وذلك من خلال استخدام رسائل الوقاية المختلفة.

إلا أن رغم أهمية منع وتجنب الأخطار تعتبر من السياسات المفضلة في إدارة المخاطر فإنه في بعض الأحيان يصعب استخدامها وذلك لارتفاع تكلفتها، وعلية تجد سياسة الحد من تكرار الحوادث وتخفيض وطأة الخسارة يعتبر شيء لا غنى عنه.

5- تنفيذ القرار المناسب:

بعد القيام بدراسة الطرق المختلفة لإدارة المخاطر يتم اختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها الرأي وتنفيذها، فإذا استقر الرأي على اختيار طريقة منع الخطر فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج

منع وقوع الخطر وتنفيذها بدقة عالية. أما إن تم اختيار نقل الخطر إلى شركة تأمين فإنه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤمن واختيار شركة التأمين المناسبة بما يكفل الحصول على أفضل تغطية تأمينية ممكنة بأقل تكلفة.

6- مراجعة تقييم برامج إدارة المخاطر:

يعتبر برنامج إدارة الخطر مثل أي برنامج يتم وضعة فهو يحتاج لإعادة تقييم وذلك لاحتمال ظهور أخطار جديدة أو احتمال عدم تغطيته لجميع الأخطار المحتملة. وذلك من أجل تصحيحه في الوقت المناسب.

الشكل رقم (2.1)

مراحل إدارة المخاطر

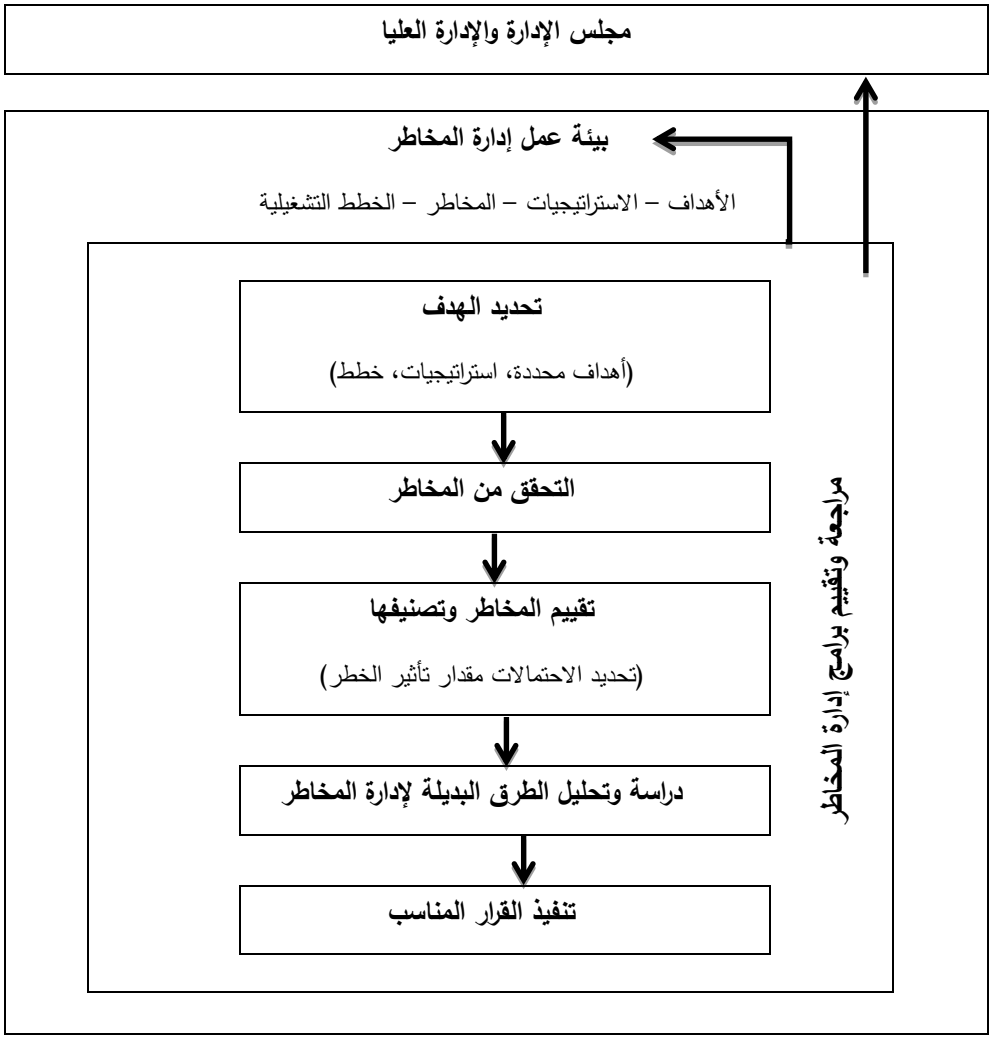

المصدر:(William, 2003: 142).

ويمكن هنا ذكر بعض الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تصميم برامج إدارة الأخطار (السبعاوي، 2003: 238).

1- عدم المخاطرة بأكثر من المقدرة على تحمل الخسارة، أي تحديد حجم الخسارة التي يمكن أن تتحملها ونقل ما يزيد عن ذلك الحد لجهة أخرى تشارك في هذا الخطر، كذلك تحديد أي الطرق التي يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب.

2- ضرورة أخذ كافة الظروف القائمة في الحسبان، وذلك لتحديد الطريقة المثلى لإدارة الخطر هذا ويقتضي ضرورة معرفة احتمال تحقيق الخطر وكذلك أقصى خسارة محتملة يمكن أن تلحق بالمنشأة.

3- وجوب عدم المخاطرة بالكثير في مقابل القليل، أي عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة أخطار يحتمل تحققها مقابل توفير تكاليف نقل الخطر وذلك من خلال:

أ- عدم الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر.

ب-الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر التي يحصل عليها المؤمن في حالة نقل الخطر إليه.

مفهوم هامش الملاءة المالية:

وهي مدى قدرة إيرادات الشركة على تغطية التكاليف المختلفة أي مواجهة الالتزامات وذلك في مواعيد استحقاقها. وفي قطاع التأمين يعتبر الأساس الذي يقوم علية مستقبل هذه الصناعة وذلك من خلال توفير أموال كافية لمواجهة الالتزامات المالية التي على الشركة (أبو بكر، 2011: 29).

"قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع التزاماتها الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين" (Slechtova, 2010: 669).

قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها، وتعتبر الشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها جميع التزاماتها (حسن، 2011: 6).

وقد عرف القانون التأمين الفلسطيني هامش الملاءة، "قيمة ما يزيد من موجودات الشركة عن المطلوب منها مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها كاملة ودفع مبالغ التعويضات فوراً عند استحقاقها دون أن يؤدي ذلك إلى إعسار الشركة أو إفلاسها" (قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 سنة 2005).

هذا ويعتبر هامش الملاءة هو المقياس الرئيس لملاءة شركات التأمين. وقد أطلقت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين IAIS تسمية رأس المال الإضافي أو فائض الأصول على الخصوم. مقيمة وفق أنظمة المحاسبة العامة وقواعد الإشراف الخاصة (IAIS, 2002: 7).

كذلك تم تعريفه بمقدار رأس المال الواجب امتلاكه من قبل شركة التأمين لكي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق في المستقبل مع احتمال تحقق خطر عالٍ (Eling and Holzmuller, 2008: 3)

وتعني ملاءة شركات التأمين توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد قيمة المخاطر، أي بمعنى أن تكون الشركات لديها القدرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة (بن محمد، 2004: 46).

وتعد هامش الملاءة الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات الرقابة على شركات التأمين إذ يمكن أن تتعرض الأوضاع المالية لهذه الشركات للخطر لأسباب متعددة منها تخفيض أسعار التأمين إلى دون المستوى المقبول فنياً، أو وجود نفقات إدارية مرتفعة نسبياً أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقق الخسائر أو لا تحقق عائد مناسب. هذا ويُمَكن هامش الملاءة بشكل عام أجهزة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها (حسن، 2011: 8).

أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين:

1- لحاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة الشركة على الوقاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها من خلال وثيقة التأمين.
2- المستثمرين الذين يهمهم أن تحتفظ بقيمتها أو تحقيق زيادة في هذه القيمة.
3- موظفي الشركة، وذلك لاهتمامهم باستمرار العمل.
4- الإدارة العليا، والتي تهتم بسمعة الشركة وفرص عملها في المستقبل.
5- الشركة المنافسة، من خلال معرفة مدى قدرة الشركات على البقاء والاستمرار في العمل.
6- معيدي التأمين الذين يهمهم وضع الشركة المالي وقدرتها على تسديد التزاماتها تجاههم.
7- هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى الشركات العاملة في السوق. (أبو بكر، 2011: 44)

العوامل المؤثرة في الملاءة المالية:

يوجد ستة متغيرات أساسية تؤثر على الاستقرار المالي لشركات التأمين وهي:

1- الأقساط وعلاقتها برأس المال.
2- المعدل الفني والمصاريف الإدارية.
3- الاستثمارات ومدى توافر مبادئ السيولة والضمان والعائد.
4- مخصص الإخطار السارية ومخصص الادعاءات تحت التسوية.

5- برامج إعادة التأمين التي تعدها الشركات.

6- توافر المعلومات الأساسية.

قواعد قياس هامش الملاءة المالية في فلسطين:

شهد نظام هامش الملاءة للمؤسسات المالية تغيرات مهمة على المستوى الدولي وذلك بعد حوكمة الخدمات المالية وكذلك التقدم الهائل في تطبيق النظرية والممارسة للأساليب الحديثة في إدارة المخاطر وزيادة التعقيد للمنتجات المالية ومنتجات التأمين. هذا بالإضافة إلى المنافسة بين شركات التأمين ووجود الحاجة لزيادة حماية حقوق حملة الوثائق (Sharara, 2010: 1).

هذا ومع تحول الدول في نظام قياس ملاءة شركاتها المالية إلى رأس المال المستند إلى المخاطر (حسن، 2011) إلا أن لكل دولة قواعد خاصة لقياسها، ولقد قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وهي الجهة المشرفة على قطاع التأمين في فلسطين بإعداد متطلبات خاصة بحساب نسبة هامش الملاءة (تعليمات هامش الملاءة، 2009)

تلتزم شركة التأمين بالاحتفاظ بالحد الأدنى لهامش الملاءة وذلك وفقاً للنسب التالية:

- 100% كما في نهاية عام 2008.
- 115% كما في نهاية عام 2009.
- 130% كما في نهاية عام 2010.
- 150% كما في نهاية عام 2011.

ويحدد رأس المال المطلوب بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر وفق النسب التي تتضمنها الملاحق المرفقة والتي يشكل مجموعها رأس المال المطلوب وهي (تعليمات هامش الملاءة، 2009) (ملحق 3):

1- هامش الملاءة.

2- رأس المال المتوفر.

3- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات.

4- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الالتزامات الإكتتابية (الاحتياطيات الفنية).

5- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين.

6- رأس المال المطلوب مقابل تأمين الحياة.

1- هامش الملاءة:

عبارة عن نسبة رأس المال المتوفر إلى رأس المال المطلوب.

2- رأس المال المتوفر:

أ- يتكون من مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي. على أن يقل مجموع رأس المال الإضافي عن 150% من رأس المال الأساسي.

ب-يعتبر الفائض من قيمة الموجودات العقارية والمعزز حسب التعليمات جزء من رأس المال المطلوب، وذلك من خلال تقييمها وفق التالي:

- العقارات التي قيمتها تقل عن 500 ألف دولار يتم تقيمها من خبير تقييم واحد.
- العقارات التي تقل قيمتها عن مليون دولار يتم تقيمها من خبيرين وتحسب على أساس متوسط التقييم.
- العقارات التي أكبر من مليون دولار يتم تقيمها من خلال ثلاث خبراء تقييم على أساس متوسط التقييم.
- يتم إعادة التقييم كل سنتين أو إذا حدث هبوط عام في الأسعار. هذا مع عدم تكرار أي خبير تقييم مرتين متتاليتين.

3- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات:

يغطي الخسائر المحتملة والناتجة عن تعثر موجودات الشركة وأي أثار سلبية على إيرادات الشركة المرتبطة بذلك. ولتحديد رأس المال المطلوب لذلك، تم وضع أوزان محددة تطبق على الرصيد الدفتري لموجودات الشركة.

4- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الالتزامات الإكتتابية (الاحتياطيات الفنية):

وهي المخاطر التي تواجهها الشركة نتيجة عدم كفاية الاحتياطيات الفنية لمواجهة الالتزامات الإكتتابية لفروع التأمين والتي تغطي البنود التالية:

- احتياطي الادعاءات تحت التسوية.
- احتياطي الادعاءات الغير مبلغ عنها.
- احتياطي الأخطار السارية.

وتم تحديد أوزان لهذه الاحتياطيات وذلك وفقاً لنوعها وكذلك نوع التأمين الخاص بكل منها.

5- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين:

تنشأ مخاطر إعادة التأمين من مخاطر الائتمان والمخاطر الإكتوارية، بحيث ترتبط مخاطر الائتمان باحتمالية عدم وفاء معيد التأمين بالتزاماته تجاه الشركة، أما المخاطر الإكتوارية فتنتج من احتمال عدم دقة احتساب حصة معيدي التأمين من الاحتياطيات الفنية لمواجهة الالتزامات المستقبلية. وتم تحديد أوزان وفقاً لأرصدة معيدي التأمين وكذلك وفقاً لدرجة التصنيف الخاصة لكل منهم.

وبناءً على ما تقدم فإنه وفق تعليمات هامش الملاءة المعدل لسنة 2009 والصادر من هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، فإنه على الشركة تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات الواردة في الملاحق الخاصة باحتساب هامش الملاءة. وذلك بشكل ربع سنوي على أن تكون البيانات والمعلومات المقدمة للهيئة عن الربع الثاني والرابع مصادق عليها من المدقق.

هذا وإذا حققت الشركة الحد الأدنى لهامش الملاءة فإن الهيئة تقوم بإصدار شهادة ملاءة حسب النموذج المخصص لذلك. أما إذا لم تحقق الشركة الحد الأدنى لهامش الملاءة والبالغ 150% كما في عام 2011 أو ما بعد، فإنه على الهيئة أن تتخذ بحق الشركة أحد الإجراءات التالية (تعليمات هامش الملاءة، 2009):

- وقف إجازة الشركة لمدة ثلاث شهور.
- وضع حد معين لدخل الشركة من أقساط التأمين.
- وقف إجازة الشركة لممارسة نوع أو أكثر من أنواع التأمين.
- وقف الشركة كلياً عن القيام بأعمال تأمين جديدة.

الفصل الثالث

واقع قطاع التأمين في فلسطين

- **مقدمة**
- **نبذة عن قطاع التأمين**
- **مكونات قطاع التأمين في فلسطين.**
- **شركات التأمين العاملة.**
- **شركات التأمين المدرجة البورصة.**
- **هيكل سوق التأمين الفلسطيني**

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين أحد العناصر المكونة للنظام المالي في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي، وذلك من خلال قيامها بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم حملة الوثائق وذلك من أجل حمايتهم أو حماية ممتلكاتهم ضد المخاطر التي قد يتعرضوا لها وفق شروط وثيقة التأمين، وفي نفس الوقت تقوم هذه شركات التأمين بإعادة استثمار هذه الأموال إما من خلال إقراضها إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع أو استثمارها في مشاريع أو محافظ استثمارية مختلفة، وعلية فإن شركات التأمين تلعب دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي من خلال إعادة تشغيل الأموال التي تجمعها من الأقساط إلى سوق رأس المال وتحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية. (موسى وأخرون، 2009: 210)

نبذة عن قطاع التأمين

باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 إشرافها على صناعة التأمين، وبموجب اتفاق نقل الصلاحيات اصبحت السلطة الجهة المخولة قانوناً والمشرفة في مجال التأمين بما يشمل ترخيص المؤمنين والوكلاء والإشراف على نشاطهم، وحافظت القوانين الفلسطينية على نظام تعويض الزامي مطلق لضحايا الطرق.

ولقد عانى القطاع من غياب تشريعات وآليات الاشراف والرقابة الحكومية وفوضى العمل وضعف الثقة التأمينية لفترة طويلة، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الاشراف والتنظيم والرقابة على أعمال القطاع وذلك في أواخر العام 2004، ولقد ساعد صدور قانون التأمين رقم (20) لعام 2005 في إعادة تنظيم وترتيب قطاع التأمين.

وقامت الهيئة وبصفتها الجهة المخولة قانوناً ومن خلال الإدارة العامة للتأمين بوضع سياسات مفصلة تهدف لتطوير وتنمية قطاع التأمين وإعداد الأنظمة اللازمة وتوفير المناخ الملائم لنمو وتقدم صناعة التأمين بما يعود بالنفع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في فلسطين، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وتعمل أيضاً وبشكل مستمر لوضع الخطط الكفيلة بتطوير وتنظيم قطاع التأمين ونشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع، وبالتعاون مع جميع مكونات قطاع التأمين، كما تسعى برؤيتها

المستقبلية لتحسين أداؤها ورفع قدرتها وكفاءتها الرقابية وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية من خلال تطوير التشريعات والقواعد ونظم العمل الداخلية بما يحقق الفاعلية في أداء دورها الرقابي.

هذا وقد بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة بـ 10 شركات موزعة على 111 فرع ومكتب موزعين على جميع محافظات أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 1,035 موظف بالإضافة إلى 229 وكيل ومنتج لهذه الشركات وذلك حتى نهاية عام 2012.

وتمارس هذه الشركات نشاط التأمين من خلال أنواعه المختلفة، في حين بلغت نسبة اجمالي استثمارات قطاع التأمين 2.7% من إجمالي الناتج القومي في نهاية العام 2012، هذا وقد بلغت اجمالي المحفظة التأمينية 144 مليون دولار في نهاية عام 2012 كذلك تم تسديد تعويضات بواقع 88 مليون دولار خلال عام 2012 (www.pcma.ps-30/06/2013).

المكونات الرئيسية لقطاع التأمين في فلسطين (التقرير السنوي لهيئة سوق رأس المال، 2013: 71):

1- الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال.
2- شركات التأمين العاملة في فلسطين والمجازة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
3- الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.
4- الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.
5- وكلاء التأمين.
6- زوي العلاقة.

1- الإدارة العامة للتأمين – هيئة سوق رأس المال:

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، وتكونت من خمسة إدارات منها الإدارة العامة للتأمين وهي الجهة الرقابية والمشرفة على قطاع التأمين والتي من خلالها يتم منح التراخيص وشهادات هامش الملاءة بالإضافة إلى الرقابة ومتابعة سوق التأمين بشكل عام (www.pcma.ps-30/06/2013).

أهداف الهيئة (www.pcma.ps-30/06/2013):

- الإشراف على كل من سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل وشركات التأمين وشركات التأجير التمويلي وشركات تمويل الرهن العقاري.

- التنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك تداول الأوراق المالية والخدمات المالية غير الصرفية.
- تنظيم الإفصاح عن أية بيانات مالية أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.
- مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يضمن سلامة عملها.

2- شركات التأمين:

هي شركات التأمين الحاصلة على التراخيص اللازمة لمزاولة نشاط التأمين، ويتكون السوق الفلسطيني من عشرة شركات مرخص لها وتمارس نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى شركة تأمين غير مرخصة لها حتى الأن وتمارس نشاطها في قطاع غزة فقط جدول رقم (4.1).

3- الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.

أنشئ الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق بموجب المادة 170 من قانون التأمين الفلسطيني ليحل محل الصندوق المنشأ بموجب القرار رقم 95 لسنة 1995، الذي جاء تنفيذاً للمادة الحادية عشر فئات من اتفاقية باريس المنعقدة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل سنة 1994 والتي قضت بوجوب قيام صندوق فلسطيني لتعويض ضحايا حوادث الطرق غير القادرين على مطالبة المؤمِّن بالتعويضات وذلك وفق التالي: فيما عدا السائق يقوم الصندوق بتعويض المصاب الذي يستحق تعويضاً بموجب أحكام هذا القانون ولا يستطيع مطالبة المؤمن بالتعويض لأحد الأسباب الآتية:

1- إذا كان السائق المتسبب في وقوع الحادث مجهولا.
2- إذا لم يكن بحوزة السائق تأمين بموجب أحكام هذا القانون.
3- إذا كان المؤمن تحت التصفية.
4- إذا كان بحوزة السائق تأمين ولكنه لا يغطي الحادث موضوع المطالبة بسبب:
أ- استعمال المركبة لغرض مخالف لما هو محدد في رخصتها.
ب-قيادة السائق للمركبة بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز له قيادة ذات النوع.
ت-إذا لم يدفع المؤمن له قسط التأمين في الميعاد المحدد والمتفق عليه.
ث-إذا وقع من المؤمن له غش أو تدليس أو أخفى وقائع جوهرية عند حصوله على وثيقة التأمين.
ج- أية حالة أخرى لا تغطي فيها الوثيقة الالتزام بالتعويض بموجب احكام هذا القانون. (قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لعام 2005)

4- الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين:

هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، تهدف إلى تعزيز الثقة بصناعة التأمين، وتحقيق التعاون مع الجهات الرسمية المختصة وكل من له علاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً. ويتكون أعضائها من شركات التأمين المرخص لها للعمل في فلسطين.

أهداف الاتحاد (www.pif.org.ps-30/06/2013):

- العمل على نشر الوعي التأميني ورفع القيمة الأدبية للعمل في صناعة التأمين.
- تبني أسس وأصول ممارسة المهنة والعمل على تمكين أعضاء الاتحاد التقيد بها، وتولي مراقبة سلوكهم المهني بهذا الشأن بغية ترسيخ تقاليد وأخلاقيات المهنة بينهم.
- العمل على توحيد وتطوير الأسس المهنية لعقود التأمين بكافة أنواعها، ووضع تعريفات أسعار تمثل الحدود الدنيا لكافة أنواع التأمينات الاختيارية وذلك بما يتناسب ودرجات المخاطر والأسعار العالمية لهذه التأمينات بعد موافقة هيئة سوق رأس المال.
- تسوية قضايا التعويضات المشتركة والمستردة وتأمينات المشاركة ووضع آليات تسوية الحسابات بين الأعضاء.
- إنشاء تجمعات التأمين الفنية وفقاً لحاجة السوق الفلسطيني وذلك بعد موافقة هيئة سوق رأس المال.
- التنسيق بين شركات التأمين العاملة بالسوق، وحل الخلافات التي قد تنشأ بينها، ووضع الضوابط واللوائح اللازمة لتحقيق ذلك.
- تشكيل لجان التحقيق والتحكيم والمتابعة، وإقرار مبادئ ممارساتها العلمية وإجراءات تطبيقها.
- تعزيز الثقة بصناعة التأمين، وتحقيق التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية المختصة، وكل من له علاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً.
- عقد الندوات والمؤتمرات المهنية، وإجراء البحوث العلمية وإعداد الإحصائيات، وإصدار النشرات الدورية متضمنة البيانات والمعلومات عن سوق التأمين الفلسطيني والتي من شأنها خدمة قطاع التأمين.
- مشاركة السلطات الرسمية في إعداد التشريعات التأمينية اللازمة بغية استصدار القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات التي تضمن استقرار سوق التأمين وارتقاءه وتطويره.
- المشاركة في الاتحادات التأمينية العربية والإقليمية والدولية وكذلك الهيئات الأخرى ذات العلاقة والعمل على تنظيم عقد اجتماعات فنية وإدارية وقانونية ومالية في فلسطين.

- الاشتراك والتعاون مع الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية والمؤسسات ذات العلاقة لتأسيس معهد متخصص في التأمين وفقاً لأحكام القانون.

5- وكلاء ومنتجي التأمين

وهم أشخاص طبيعيين يمثلوا شركات التأمين بموجب عقد بينهم وبين الشركة بالإضافة إلى حصولهم على رخصة لمزاولة هذه المهنة من قبل هيئة سوق رأس المال، وبلغ عدد المرخص لهم للعام 2013 بواقع 229 منتجاً ووكيلاً (www.pcma.ps-30/06/2013).

6- زوي العلاقة

وهم جميع الجهات التي لها علاقة بقطاع التأمين سواء المؤمن لهم أو المتضررين من أصحاب الطرف الثالث أو الجهات الحكومية والرقابية التي لها علاقة بقطاع التأمين وأي جهة أخرى لها علاقة بشكل مباشر او غير مباشر بقطاع التامين.

جدول رقم (4.1)

شركات التأمين العاملة في فلسطين

الرقم	الشركة	سنة التأسيس	المقر الرئيسي	عدد الفروع	الجنسية	مكان عملها	مدرجة في البورصة	الرمز التداول	سنة الإدراج	رأس المال (دولار أمريكي)
-1	شركة التأمين الوطنية	1993	البيرة	8	فلسطينية	الضفة وغزة	مدرجة	NIC	1997	12,000,000
-2	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	1994	رام الله	9	فلسطينية	الضفة وغزة	مدرجة	AIG	1997	10,000,000
-3	شركة المشرق للتأمين	1992	رام الله	7	فلسطينية	الضفة وغزة	مدرجة	MIC	2006	5,200,000
-4	شركة ترست العالمية للتأمين	1994	رام الله	7	وكالة أجنبية	الضفة وغزة	مدرجة	TRUST	2008	10,000,000
-5	شركة فلسطين للتأمين	1994	رام الله	6	فلسطينية	الضفة وغزة	مدرجة	PICO	2010	5,000,000
-6	الشركة العالمية للتامين	2010	نابلس	9	فلسطينية	الضفة وغزة	مدرجة	GUI	2011	5,500,000
-7	شركة العرب للتأمين	1995	رام الله	5	أردنية	الضفة	غير مدرجة	–	–	–
-8	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	1996	رام الله	2	أمريكية	الضفة	غير مدرجة	–	–	–
-9	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	2008	البيرة	3	فلسطينية	الضفة	مدرجة	TIC	2011	8,500,000
-10	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	1997	رام الله	1	فلسطينية	الضفة وغزة	غير مدرجة	–	–	–
-11	شركة الملتزم للتأمين*	2008	غزة	6	فلسطينية	قطاع غزة	غير مدرجة	–	–	8,000,000

المصدر: (www.pex.ps-30/06/2013).

المصدر: (www.pcma.ps-30/06/2013).

* غير مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال وغير حاصلة على عضوية اتحاد شركات التأمين وغير مدرجة في بورصة فلسطين.

شكل رقم (3.1)

المكونات الرئيسية لقطاع التأمين في فلسطين

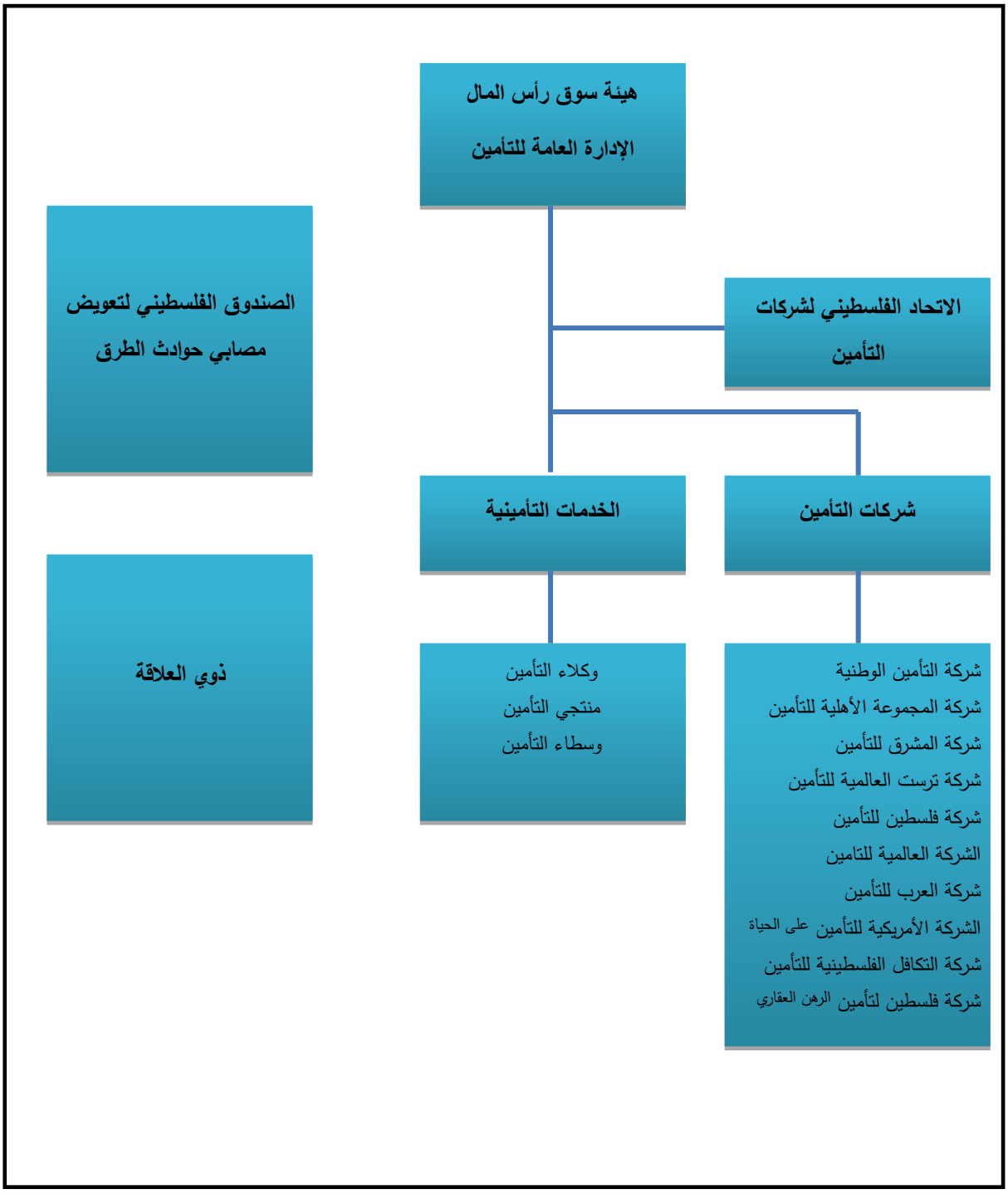

الفصل الرابع

التدقيق الداخلي في شركات التأمين

- مقدمة
- مفهوم التدقيق الداخلي
- مراحل تطور التدقيق الداخلي
- العوامل التي ساعدت على نشأة التدقيق الداخلي
- الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي
- أنواع التدقيق الداخلي
- معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي
- مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي
- وظيفة التدقيق الداخلية في شركات التامين
- استقلالية وصلاحيات التدقيق الداخلي في شركات التأمين
- تبعية وتوجيه تقارير التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة
- أنشطة ونطاق عمل التدقيق الداخلي في شركات التامين

مقدمة

نظراً لتوسع أنشطة الشركات خلال الآونة الأخيرة وتعدد أنشطتها وأقسامها وفروعها سواء كانت صناعية أو خدمية أو تجارية. ومن أجل المحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات وضمان نجاحها في أداء مهامها والمساهمة في زيادة قيمة حقوق المساهمين والمستثمرين فيها وللاحتفاظ بالأصول بصورة سليمة تضمن حقوق الدائنين. فقد ظهرت الحاجة الملحة لوظيفة التدقيق الداخلي للمساهمة في تحقيق تلك الأغراض باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة الداخلية التي تسعى لضمان تحقيق تلك الأهداف جنباً إلى جنب مع الأدوات والوظائف الأخرى. ولقد بدأ التجسيد المنهجي لوظيفة التدقيق الداخلي منذ تأسيس معهد المدققين الداخليين في أمريكا عام 1941 الذي أخذ على عاتقة مهمة تطوير مهنة التدقيق الداخلي (العمري وآخرين، 2006: 1).

وازدادت الحاجة إلى التدقيق الداخلي بناءً على اعتماد المدقق الخارجي على عملة فإذا وجد مدقق الحسابات الخارجي أن نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال ويمكن الاعتماد علية فإنه يحد من حجم الاختبارات ويتوسع في الإجراءات، ويكون لدية قاعدة معقولة لاستخدام أسلوب العينة الإحصائية. إذ أن فحص العمليات بشكل كامل يكون مكلف ويحتاج إلى وقت طويل (عبد الله، 2012: 39).

هذا ويعتبر التدقيق الداخلي ومنذ زمن طويل من اهم مكونات قطاع التأمين، فقد وفر هذا القطاع للمدققين الداخليين فرص كبيرة ومستقرة عبر تاريخ هذه الوظيفة، وقد أهل هذا القطاع المدققين للمزيد من التدريب والتطوير نظراً للتعقيدات والتطور الكبير الذي صاحب نمو هذا القطاع من الأعمال، والمتوقع منه المزيد من النمو والتطوير في المستقبل، والذي دعا المدققين الداخليين للعمل على المزيد من الاهتمام والتطوير والتدريب المستمر. وذلك نظراً للتطور والتغيرات الغير مسبوقة لهذا القطاع من الأعمال، سواء التطور التكنولوجي أو متطلبات أصحاب المصالح، كذلك زيادة احجام المؤسسات التي أصبحت تتطلع للاندماج من أجل توفير مزيد من حجم الموجودات وكذلك البحث عن شركاء أقوى. وبالرغم من ذلك إلى أن الأهمية التقليدية للتدقيق الداخلي في هذا القطاع من الاعمال لا يزال قوياً ومطلوباً (Barclay, 2008: 1).

مفهوم التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات، فقد عُرف بمجموعة من الأنشطة والأنظمة المستعملة داخل المؤسسة تنشئة الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات

المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطيات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، هذا بالإضافة إلى التحقق من مدى إتباع العاملين للخطط والسياسات والإجراءات الإدارية المحددة لهم، وقياس سلامة تلك السياسات والخطط وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامهم، ووضع الاقتراحات من أجل التحسينات اللازم إدخالها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء الإمكانيات المتوفرة (الخطيب، 2010: 130).

هذا وإن أعمال التدقيق الداخلي يقوم بها موظفين قد يكونوا من العاملين داخل الشركة أو يقوموا بالعمل لدى جهة خارجية أو جهة مستقلة عن الشركة، ويجب أن يتميزوا بالاستقلالية والموضوعية في الأداء. (المدهون، 2011: 13).

وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل والتي يعرف بـ لجنة COSO، بأنه عمليات تتأثر بمجلس إدارة المنشأة والإدارة والأفراد الأخرين في المنشأة ويتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المنشأة لأهدافها من ناحية كفاءة العمليات وفاعليتها وكذلك الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها (إبراهيم، 2009: 21).

وعرفة الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه "فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة لعرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة وملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها. (IFAC, 2012: 213).

وتعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المنشأة وخارجها فهي ليست غاية بحد ذاتها حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة (المطارنة، 2009: 19)

في وقتنا الحاضر ازدادت أهمية التدقيق الداخلي، وأصبحت نشاط دوري لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف رفع كفاءة وتطوير الأنشطة وأهمية هذه الوظيفة يعود إلى الخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات حيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة (الخطيب، 2010: 133).

وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي لها دور بالغ الأهمية في المنشأة المالية ومصدر هذه الأهمية هو مدى حمايتها للأنظمة المعمول بها في المؤسسة وكذلك صمام الأمان الذي تعتمد علية إدارة المؤسسات في التحقق من الأداء المالي للمؤسسة (المدهون، 2011: 15).

وعرف معهد المدققين الداخليين IIA التدقيق الداخلي بأنه " نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة" (na.theiia.org-30/06/2013)

أما المجمع العربي للمحاسبين فقد عرف التدقيق "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع متطلبات الإدارة أو العمل على تحسن استخدام الموارد بما تحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"

"التدقيق الداخلي هو أعم وأشمل من مجرد تدقيق مالي ومحاسبي وإنما يشمل جميع المجالات الإدارية والأنشطة التشغيلية كتقييم للخطط والإجراءات والسياسات واقتراح السبل المناسبة لتطويرها والالتزام بها من قبل الموظفين وحسن استغلال الموارد (سالم، 2012: 24).

يعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل، يعمل بموضوعية واستشارية من أجل تقييم مدى فاعلية البيئة الرقابية بالإضافة إلى تحسين العمليات وإضافة قيمة للمنشأة، كذلك فهي جزء من نظام الرقابة الداخلي وعلية يجب أن تكون داخل المنشأة على أن يضمن الاستقلالية للمدققين الداخليين، لذلك فإن المدقق الداخلي يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً من خلال الرئيس التنفيذي للمنشاة (Kagermann, 2008: 4).

مراحل تطور التدقيق الداخلي:

تعتبر خدمة التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر من وظيفة كاملة التطور. فموظفو التدقيق الداخلي خلال عشرات السنوات الماضية وجدو وضعاً جيداً من حيث دور التدقيق وكذلك تقديم الخدمات من خلال منهجية، وهذا يعود إلى التطور الذي صاحب هذه المهنة والذي سيستمر في المستقبل. لذى فإنه سيتم معرفة أساس التدقيق الداخلي والألية التي وضعت على مر السنين الماضية والتي أساسها كان أن دور التدقيق الداخلي هو امتداد لدور التدقيق الخارجي في اختيار مدى موثوقية السجلات المحاسبية التي تسهم في البيانات المالية المنشورة (Pickett, 2005: 3).

هذا وإن مهنة التدقيق الداخلي كالعديد من المهن الأخرى لها جزور منذ الثورة الصناعية في القرع التاسع عشر، حيث حدث النمو الهائل لقطاعات الصناعة المهنية والذي صاحبة نمو في

الأعمال المهنية والمتخصصة بمعظم أنواعها وهذا صاحبة التعامل مع الأنظمة الجديدة من التعاملات التي بدأت تنتشر مثل قوانين الشركات والأحكام المصرفية والإفلاس، كل ذلك أدى إلى تشكيل عدد كبير من الجمعيات والمؤسسات على مر الوقت مثل CA في بريطانيا CPA في أمريكا (Rudasngwa, 2006: 58).

ومع بداية عام 1940 تم البدء توظيف المدققين الداخليين وتوزيعهم في فروع المنشأة لدرجة أن التمييز بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي أصبح من المفاهيم التي لها معنى. وعلية ظل الدور القانوني لمدقق الحسابات الخارجي كشهادة منه لتأكيد أن السجلات المالية تعبر بعدالة عن الواقع.

وقد تطور دور المدقق الداخلي على مدى السنوات الـ 70 الماضية من مجرد أداه لمساعدة الإدارة واطلاعها على مسئولياتها إلى مراقب داخلي لمستوى المخاطر التي قد تتعرض له المنشأة كذلك الإدارة المرجوة بشكل متزايد. كذلك تم دعوة المدققين الداخليين للقيام بدور في الرقابة وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات كاستشاريين داخل المنشأة. (Rudasngwa, 2006: 59).

وفي عام 1941 تم إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA والذي ساهم بدور كبير في تطوير مهنة التدقيق. وعلية ومنذ هذا التاريخ مرت المهنة بالعديد من مراحل التطوير والتي نشملها على النحو التالي (البجيرمي، 2011: 41):

جدول رقم (4.1)

الفترة	مراحل التطور
أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين	نشأة معهد المدققين الداخليين IIA. ظهور أول قائمة تتضمن مسئوليات المدقق الداخلي والتي تعتبر الخطوط الإرشادية لتحديد الدور المناسب للمدقق الداخلي والتي شملت أربع جوانب أساسية وهي: – طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي. – هدف ونطاق التدقيق الداخلي. – مسئوليات وسلطات وظيفة التدقيق الداخلي. – استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
ستينات وحتى ثمانينات القرن العشرين	في عام 1964 تم اعتماد تعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين بـ"مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل المنشأة وبصفة مستمرة وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي في المنشئات المختلفة وقد تميز في المنشأة الكبيرة لتغطية نواحي أخرى غير المالية.

الفترة	مراحل التطور
	وفي عام 1974 قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتشكل لجان لوضع إطار لمعايير مهنية للتدقيق. وتم المصادقة عليها في عام 1978 وأسهمت هذه المعايير في فتح أفاق جديدة لمهنة التدقيق الداخلي. وفي مطلع الثمانينات تم تطوير وظيفة التدقيق كوظيفة تخدم كامل المنشأة بدلاً من خدمة الإدارة، وتم تحديد تبعيتها مباشرة مع أعلى مستوى إداري في المنشأة ولم تعد تتبع لمدير معيين كالمدير المالي والذي بدورة عزز من استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي موضوعتها.
فترة التسعينيات من القرن العشرين	مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين تم تطوير مهنة التدقيق الداخلي ليقدم خدمات جديدة للمنشأة مثل خدمات الاستشارات بالإضافة إلى التشديد على الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي. وفي عام 1994 أصدر معهد المدققين نصائح بأن يقدم المدقق الداخلي خدمات تأكيدية أو توكيدية للمنشأة مع الأخذ بيعن الاعتبار تكلفة هذه الخدمات بالمقارنة مع المنافع المتحققة من المنشأة. وفي منتصف التسعينيات تم إصدار دليل أخلاقيات المهنة لضبط سلوك المدققين الداخليين.
مطلع القرن الحالي	في عام 2001 أصدر معهد المدققين الدوليين IIA مفهوماً جديداً للتدقيق الداخلي لكي تناسب مع التطور الذي حدث على المهنة وعرف بـ "نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنشأة، والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".

وفي عام 2010 قام معهد المدققين الداخليين بإصدار النسخة المعدلة من معايير ممارسة مهنة التدقيق الداخلي على أن يبدً العمل به ابتداء من بداية عام 2011 والذي علية أصبح تعريف التدقيق الداخلي "نشاط التدقيق الداخلي هو دائرة أو قسم أو فريق من المستشارين أو غيرهم من ممارسي المهنة يقومون بخدمات تأكيدية واستشارية بشكل موضوعي ومستقل ومصممة لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنظمة والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة" (IIA, 2012: 18).

هذا ويمكن تلخيص مراحل التطور وفقاً للسمة التي اعتمد عليها في كل مرحلة من مراحل تطور هذه المهنة وذلك وفق التالي (عبد الله، 2012: 43):

جدول رقم (4.2)

الفترة من القرن العشرين	السمة
الخمسينيات	فحص السجلات
الستينيات	فحص الالتزام
السبعينيات	اختبار الإجراءات
الثمانينيات	تقييم الرقابة
التسعينيات	تقييم إدارة المخاطر
مطلع القرن الـ 21	دعم إدارة المخاطر
من 2005 وحتى الان	إضافة قيمة للمنشأة

هذا وقد انتقل تركيز التدقيق الداخلي خلال فترات التطور وفق التالي (PWC,2012:4):

جدول رقم (4.3)

نموذج التدقيق الداخلي خلال القرن العشرين	نموذج التدقيق الداخلي في الايام الحالية	نموذج التدقيق الداخلي المرتكز على المخاطر في المستقبل
العمل على تأكيد العمليات وفق خطط التدقيق الدورية والروتينية.	ضمان الرقابة وفق خطط التدقيق المعتمدة على أساس المخاطر	ضمان فعالية إدارة المخاطر بالإضافة إلى عمليات التحكم والجودة

العوامل التي ساعدت على نشأة التدقيق الداخلي:

ونظراً للتطور الذي حدث لمهنة التدقيق الداخلي وكذلك ازدياد الحاجة إليها لذى فهناك العديد من العوامل التي أسهمت في نشأة وانتشار هذه المهنة (العبدلي، 2012: ص28):

1- زيادة اللامركزية والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي، كذلك تعدد المستويات الأدرية للمنشأة، الأمر الذي دفع الإدارة العليا إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة هذه الإدارة إلى التأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات، وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

2- التطور الذي شهدته وظيفة التدقيق الداخلي، ومساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات في سبيل خدمة المنشأة لمساعدتها في تحقيق أهدافها.

3- شمول التنظيم الحديث لخطوط الاتصال الرأسية والأفقية وحاجة التغذية إلى مسؤولين يتولون التدقيق لأجل اطمئنان الإدارة إلى سلامة هذه التقارير و واقعيتها.

4- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة.

الأهداف الحديثة للتدقيق الداخلي:

تعتمد أهداف التدقيق الداخلي على الرغم من اختلافها عن بعض بشكل كبير على حجم المنشأة ونشاط المنشأة وكذلك على هيكلها التنظيمي هذا بالإضافة إلى المتطلبات التي تحتاجها الإدارة وفق الحاجة من المكلفين بعمليات الرقابة والحوكمة، لذى فإن أهداف التدقيق الداخلي قد تشمل على الأقل واحدة من الأهداف التالية (IFAC, 2012: 632):

1- متابعة الرقابة الداخلية:

قد يتم تحديد وظيفة التدقيق الداخلي بمسئولية محددة من أجل استعراض ورصد ضوابط عملية الرقابة الداخلية والإشراف عليها، كذلك التوصية بإدخال تحسينات عليها إذا احتاج الامر ذلك.

2- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية:

قد يتم تعيين المدقق الداخلي من أجل الإشراف على الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وتعديل المعلومات المالية والتشغيلية، وتقديم استفسارات معينة لبعض البنود الخاصة، بالإضافة إلى اختبار مفصل لبعض المعاملات والأرصدة والإجراءات.

3- فحص الأنشطة التشغيلية:

قد يتم تعيين وظيفة التدقيق الداخلي لفحص القيمة الاقتصادية والكفاءة والفاعلية من النشاط التشغيلي، ويشمل أيضاً الأنشطة الغير مالية.

4- مراجعة الالتزام بالأنظمة والقوانين:

قد يكلف المدقق الداخلي بمراجعة مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات والمتطلبات الخارجية مع السياسات والتوجيهات الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

5- إدارة المخاطر:

قد تساعد وظيفة التدقيق الداخلي من خلال تحديد وتقييم التعرض لمخاطر كبيرة والمساهمة في تحسين نظم إدارة ومراقبة المخاطر.

6- الحوكمة:

يساعد المدقق الداخلي في تقييم عملية الإدارة في تحقيق الأهداف الأخلاقية والقيم وإدارة الأداء والمساءلة، وكذلك الإبلاغ عن معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة في المنشأة، وكذلك مدى فاعلية التواصل بين القائمين على الحوكمة بالإضافة إلى مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين وكذلك الإدارة.

أنواع التدقيق الداخلي:

ينقسم التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية وجميعها له ارتباط مع بعضها البعض وذلك دون وجود إمكانية لفصل أي منها عن الأخر، وذلك من أجل تحقيق الهدف من عملية التدقيق. والأنواع هي (Kagermann and others, 2008: 114):

- التدقيق الإداري (Management Audit).
- تدقيق العمليات التشغيلية (Operational Audit).
- التدقيق المالي (Financial Audit).
- تدقيق نظم المعلومات (IT Audit).
- تدقيق الاحتيال (Fraud Audit).
- تدقيق الأعمال (Business Audit).

هذا ومن حيث المبدأ فإن جميع هذه الأنواع لها نفس الدرجة من الاهمية بالنسبة للتدقيق الداخلي، هذا وإن جميعها تتعرض لنفس الدرجة من مخاطر العمل، لذلك فإنه لكل منها جزء من ضمن الخطة التدقيق السنوية:

1- التدقيق الإداري (Management Audit).

التدقيق الداخلي يقوم باختبار مدى توافق العمليات الإدارية مع لائحة السياسات المعتمدة لدة المنشأة. وكذلك المبادئ والإجراءات المعمول بها بالإضافة إلى مدى فاعلية وكفاءة الإجراءات والقرارات وفقاً للضوابط الخاصة بها.

2- تدقيق العمليات التشغيلية (Operational Audit).

اختبار وتدقيق لجميع عمليات المنشاة المختلفة من أجل التأكد من تنفيذها وإتمامها وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل الإدارة والتأكد من أن جميع مستويات العمل الإدارية تنجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفعالية دون التعرض لأي مخاطر

3- التدقيق المالي (Financial Audit).

وذلك للتأكد من سلامة ودقة البيانات والمعلومات المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، كذلك التأكد من صحة عمليات الصرف حسب الأليات والتعليمات المعمول بها ضمن المنشأة وذلك من حيث:

- سلامة إجراءات الصرف والتحقق من اعتماد الجهات المخولة بها.
- التدقيق المستندي لعمليات الصرف المختلفة.

4- تدقيق نظم المعلومات (IT Audit).

وذلك بهدف اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى مخرجات البيانات ومدى دقتها وفقاً للمدخلات التي تم الاعتماد عليها، ويتضمن ذلك السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تحتوي على معلومات دقيقة وقابلة للاعتماد ومعدة في الوقت المناسب بشكل كامل ومفيد.

5- تدقيق الاحتيال (Fraud Audit).

والذي يهدف إلى تحديد نقاط الضعف في المنشأة وكذلك العمليات المشبوهة والبحث عن أي معلومات حول العمليات الغير معلومة المصدر أو المخالفات هذا بالإضافة إلى جمع الأدلة لحالات الغش التي تم إثباتها سابقاً، كذلك أهمية تحديد ما إذا محتمل وقوع أي حوادث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الأقل فيما يتعلق بالعمليات المالية.

6- تدقيق الأعمال (Business Audit).

وذلك للتأكد من أن جميع العمليات والطرق والمبادي المستخدمة ضمن الأطُر المشروعة والمتوافق عليها. حيث أنه يكون في العديد من العمليات أطراف أخرى من خارج المنشأة لها علاقة بعملية التدقيق، مثل الموردين والعملاء كذلك العلاقة مع العديد من المؤسسات العامة والحكومية والتي لها تأثير على العمليات الداخلية للمنشأة. لذلك فإن تدقيق الأعمال هو تدقيق لمقياس مدى الالتزام مع الأطراف الخارجية وفقاً للسياسة التي تم تحديدها لها.

معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي

وضع قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين معايير لتنظيم الأعمال الذي يقوم بها المدققين الداخلين لكي يتم الاستفادة من أعمالهم في خدمة المؤسسة، كذلك زيادة ثقة المدققين الخارجين بالتقارير التي يصدرها المدقق عن الأعمال التي يقوم بها (البجيرمي، 2011: 52).

وعلية قام معهد المدققين الداخليين بتقسيم المعايير الخاصة بالمهنة إلى قسمين:

- القسم الأول والذي اهتم بمعايير الصفات – وتم ترميزه بالرقم 1000.
- القسم الثاني والذي اهتم بمعايير الأداء – وتم ترميزه بالرقم 2000.

جدول رقم (4.4)

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة عملية التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهمات
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	إنجاز المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الإنجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطر

أولاً: معايير الصفات:

المعايير التي من خلالها يتم معرفة الصفات التي يجب أن تتوفر في المدققين الداخليين للمنشأة، بالإضافة لمن يقوم بإدارة هذا النشاط، وهي (IIA, 2012: 3):

1000 – الأهداف والصلاحيات والمسئوليات.

1100 – الاستقلالية والموضوعية.

1200 – الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة.

1300 – الرقابة وبرامج التطوير.

كذلك يتم تجزئة كل نوع من هذه المعايير إلى (Wiley, 2009: 18):

- معايير تطبيق ويرمز لها بالحرف A.
- معايير خدمات استشارية ويرمز لها بالحرف C.

وهنا سيتم التطرق إلى معايير الصفات التي لها ارتباط بشكل مباشر بالمخاطر وإدارة المخاطر:

1200 – الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:

1- 1210 – الكفاءة:

A2 1210: يجب على المدققين الداخليين الحصول على المعرفة الكافية من أجل تقييم المخاطر والطرق التي تدار بها ضمن نشاط المنشأة، ولكن لا يتوقع منهم أن يكون مسئولين بشكل مباشر ورئيسي عن اكتشافها.

A3 1210: يجب على المدققين الداخليين الحصول على المعرفة الكافية والاساسية في مجال مخاطر تكنولوجيا المعلومات والرقابة وتقنيات التدقيق اللازمة لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم.

2- 1220 – بذل العناية المهنية اللازمة:

A1 1220: يجب على المدققين الداخليين بذل العناية المهنية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

A3 1220: يجب على المدققين الداخليين الاهتمام بما يتعلق بالمخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف والعمليات والموارد ومن جهة أخرى فإن اجراءات التأكيد لوحدها لا تكفي ولا تضمن بأن جميع المخاطر الهامة سوف يتم تحديدها واكتشافها حتى لو تم بذل العناية المهنية والواجبة.

ثانياً: معايير الأداء:

تشير معايير الأداء الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين بشكل عام إلى تأكيد قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات وكذلك كل من العمليات ونظم المعلومات المتعلقة بـ: إمكانية الاعتماد على صحة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح (IIA, 2012: 9).

وهنا سيتم التطرق إلى معايير الاداء التي لها ارتباط بشكل مباشر بالمخاطر وإدارة المخاطر:

2000– إدارة نشاط التدقيق الداخلي، حيث لا بد من قيام مدير التدقيق الداخلي من إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية بحيث يزيد من جودة عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير المهنة والمبادي الأخلاقية والسلوكية.

2010 – التخطيط، يجب على مدير التدقيق الداخلي وضع الخطط على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتفق مع أهداف المنشأة.

2010 A1: يجب أن تعتمد خطة التدقيق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التي تم تحديدها، على أن يكون ذلك مرة واحدة كل عام كحد أدنى، كذلك لا بد من الاهتمام بتوجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في هذه العمليات.

2060- إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا، على مدير التدقيق أن يرفع تقارير بشكل دوري لمجلس الإدارة والإدارة العليا يوضح فيها أهداف عمليات التدقيق الداخلي، وكل من مسئولياته وصلاحياته وكذلك نسبة الإنجاز المحققة من الخطة الموضوعة.

كذلك يجب أن يشتمل التقرير على مصادر المخاطر الجوهرية كذلك مواضيع الرقابة ومخاطر الاحتيال وقضايا الحوكمة إضافة إلى المواضيع والقضايا الأخرى التي يحتاجها او يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا.

2100 – طبيعة العمل، يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم.

2110 – الحوكمة، على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم ويوضح التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الحوكمة في المنشاة ومساعدتها في تحقيق العديد من الأهداف أهمها توصيل التقارير حول المعلومات الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر إلى الجهات المناسبة في المنشأة.

2120 – إدارة المخاطر:

على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم مدى فعالية عملية إدارة المخاطر في المنشأة، ومدى مساهمته في تحسينها، وعلية يجب على التدقيق الداخلي أن يقيم هذه العمليات وقدرتها على تحقيق نتائج معقولة ومقبولة تضمن:

- دعم أهداف المنشاة ومهمتها في مواجهة المخاطر المحيطة بها.
- تمييز المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها.
- اختبار قرارات مناسبة تستجيب للمخاطر ووفق أهمية وأولوية هذه المخاطر على المنشأة.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتوصيلها في الوقت المناسب إلى كل من الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة وذلك للمشاركة وتحمل المسئوليات في عمليات إدارة المخاطر.

يقوم نشاط التدقيق الداخلي بجمع المعلومات اللازمة والتي تساعد في تقييم عملية إدارة المخاطر وذلك أثناء تنفيذه لمهامه المتعددة مما يوفر لدية تصوراً كاملاً لعملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ومدى فعاليتها.

تتم مراقبة عملية إدارة المخاطر إما بشكل مستمر من خلال نشاط إداري معين، او بشكل متقطع ومنفصل من خلال إجراء تقييم لها خلال فترات معينة، ويمكن مراقبتها باستخدام كلا الطريقتين.

A1 2120: على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم احتمال حدوث احتيال وكيف تواجه المنشاة المخاطر الناتجة عنة.

C1 2120: أثناء المهمات الاستشارية على المدققين الداخليين معالجة المخاطر بما لا يتعارض مع أهداف المهمات الاستشارية، وعليهم التحذير في حال وجود مخاطر جوهرية غير ملحوظة مسبقاً.

C2 2120: على المدققين الداخليين ان يستخدموا المعرفة والخبرة التي يكتسبوها خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عملية إدارة المخاطر في المنشأة.

C3 2120: إثناء مساعدة المدققين الداخليين للإدارة في وضع وتحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم الامتناع عن تحمل أية مسئولية نيابةً عن الإدارة ومسئوليتها الكاملة والفعلية عن عملية إدارة المخاطر.

A1 2130: على نشاط التدقيق تقييم كفاية وفعالية عملية الرقابة في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالحوكمة والعمليات ونظام المعلومات من خلال تقييم:

- موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.
- كفاءة وفعالية العمليات والبرامج.
- مدى حماية الأصول.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2201 – اعتبارات التخطيط: عند التخطيط للمهمة يجب على المدققين الداخليين الأخذ بالاعتبار، المخاطر الجوهرية المرتبطة بالنشاط، أهدافه ومواردة والأساليب التي من خلالها يتم المحافظة على المخاطر عند مستوى معين. فعالية وكفاية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة بالمقارنة مع نموذج

أو شكل الرقابة. الفرص المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية وهامة على عملية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة.

2210 A1: على المدققين الداخليين أن يقوما بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط قيد التدقيق، ويجب أن تعكس أهداف المهمة نتائج هذا التقييم.

2210 C1: لا بد أن تتوافق أهداف المهمات الاستشارية مع عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر.

2440 A2: على مدير التدقيق الداخلي قبل نشر النتائج إلى الأطراف الخارجية القيام بما يلي، ما لم يكن هناك متطلبات قانونية أو تنظيمية تقييم المخاطر المحتملة على المنشأة.

2440 C2: يمكن أن يتم تحديد القضايا المتصلة بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة أثناء المهمة الاستشارية وإذا كانت تلك القضايا تمثل أهمية بالغة للمنظمة، فإنه ينبغي توصيلها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2600 – قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر: عندما يعتقد التدقيق الداخلي بأن الادارة العليا قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمنشاة، فلابد علية مناقشة ذلك مع الادارة وإذا لم يتم التوصل لحل لهذه المسألة معها فيجب علية تقديم حول ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي:

معهد المدققين الداخليين قام بوضع دليل جديد لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية وأثنى عشرة قاعدة سلوكية قسمها وفقاً للمبادي الأخلاقية الأربعة وذلك استنادا إلى مفهوم التدقيق الداخلي الجديد وأهدافه.

من الضروري وجود بيان رسمي بقواعد السلوك الاخلاقي وذلك للأسباب التالية:

1- ان المدققين الداخليين يمثلون مهنة التدقيق الداخلي.
2- ان ادارة المنشأة ومجلس الادارة يعتمدان على مهنة التدقيق الداخلي.
3- يجب ان يحافظ اعضاء المهنة على معايير عالية للسلوك، والشرف والشخصية حتى تمكنهم من ممارسة التدقيق الداخلي بطريقة تحقق الغرض منها.

وهذه المبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين هي (IIA, 2009: 1):

المبدأ الأول: النزاهة

تعتبر نزاهة المدقق الداخلي أسساً لتدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وعلية تعتبر هي الاساس للاعتماد على الاحكام الصادرة عن المدقق، وعلية فإن قواعد السلوك تتضمن التالي:

1- على المدققين الداخليين اداء عملهم بأمانة وحذر ومسئولية.

2- مراعاة القوانين وتقديم الإفصاح المتوقع منهم وفقاً للمهنية والمتطلبات.

3- عدم الاشتراك في أية أعمال أو أنشطة غير معروفة بالإضافة إلى عدم القيام بتصرفات تسيء للمهنة والمنشأة.

4- احترام الأهداف المشروعة والأخلاقية للمنشأة التي يعملون بها والمساهمة في تحقيقها.

المبدأ الثاني: الموضوعية

أن يتوفر في المدقق الداخلي أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في تجميع وتقييم وتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل الفحص، بحيث أن يقوم المدقق الداخلي بتقييم الظروف ذات العلاقة بطريقة متوازية وأن لا تتأثر أحكامهم بناءً على مصالحهم الشخصية او مصالح الأخرين، ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:

1- على المدققين الداخليين المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف أو من المفترض أن تضعف قدرتهم على أداء أعمالهم بشكل غير متحيز، ويتضمن ذلك الأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض مع مصلحة المنشأة التي يعملون بها.

2- عدم قبول أشياء من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة التي يعملون فيها والتي من الممكن ان تضعف من مصداقية أحكامهم المهنية.

3- الإفصاح عن كل الحقائق الجوهرية التي تم التوصل إليها أثناء تأدية أعمالهم والتي من الممكن في حال عدم الكشف عنها أن يؤدي إلى تضليل وتحريف في تقاريرهم عن نتائج الأعمال التي تم تدقيقها من قبلهم.

المبدأ الثالث: السرية

على المدققين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها، وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم السلطة التي تخولهم القيام بذلك ما لم تكن متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك. ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:

1- ان يكون المدققين الداخليين أمناء وحذرين في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تأدية أعمالهم وواجباتهم، وحماية هذه المعلومات.

2- عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أية مكاسب شخصية أو استخدامها بشكل يتعارض والاهداف المشروعة للمنشأة.

المبدأ الرابع: الكفاءة المهنية

على المدققين الداخليين استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء خدمات التدقيق الداخلي ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:

1- تأدية الخدمات والأعمال التي يمكن القيام بها من خلال توفر المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتأديتها.

2- تأدية خدمات التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.

3- السعي دائماً وبشكل مستمر لتطوير وتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمونها.

وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين:

يتطلب من شركات التأمين، أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي لديها قادرة على تزويد مجلس الإدارة بشكل مستقل وأمن فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وهي جزء من الدور الرقابي لمجلس إدارة الشركة هو ضمان لوجود وسائل مستقلة تعطي تأكيدات حول الأعمال وذلك من خلال وظيفة التدقيق الداخلي والتي لا يوجد لها دور تنفيذي في العمليات التشغيلية بالإضافة إلى عدم وجود لها تعارض بالمصالح، يجب على وظيفة التدقيق الداخلي توفير الضمانات وبشكل مستقل لمجلس الإدارة حول عمليات التدقيق سواء بشكل عام أو خاص بالإضافة إلى المراجعات والاختبارات وغيرها من الوسائل التقنية المستخدمة في عملية التدقيق، منها على سبيل المثال (IAIS, 2012: 83):

- جمع الوسائل المطلوبة من شركة التأمين للحفاظ على أصولها بالإضافة إلى تلك الخاصة بالمحافظة على حقوق حاملي وثائق التأمين، كذلك بذل الجهد لمنع أي غش او اختلاس أو سوء استخدام لتلك الأصول.
- التأكد من سلامة ودقة واكتمال البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى إدارة المعلومات والنظم التكنولوجية.

- فعالية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بما يحافظ على أداء أفراد شركات التأمين للمحافظة على أصول الشركة وأداء أعمالها.
- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا او المشرفين على التدقيق الداخلي بتقديم ما يتم طلبه من معلومات او مهمات يتم طلبها بشكل خاص.
- يجب دراسة وإعادة تقييم شكل الأعمال التي يقوم بها التدقيق الداخلي وذلك من أجل أن تقوم بمهمتها على أكمل وجه لكي تحقق أهدافها وذلك بما لا يتعارض مع اختصاصاتها وبحدود الصلاحيات ومسئوليات التدقيق الداخلي.

استقلالية وصلاحيات التدقيق الداخلي في شركات التأمين:

ومن أجل إضافة المزيد من الموضوعية، فإن وظيفة التدقيق الداخلي تم وضعها بشكل مستقل عن الإدارة كذلك فهي لا يوجد لها أي دور في الأعمال التشغيلية، وتقع مسؤولياتها وتبعيتها تجاه مجلس الإدارة وليس الإدارة التنفيذية، ولضمان الاستقلالية والموضوعية في العمل يجب أن تكون وظيفة التدقيق بعيدة عن أي معوقات تقلل من قدرتها في القيام بمهامها وأن يكون لها صلاحيات كاملة للوصول لأي البيانات أو المستندات يحتاجها عملها.

يجب على مجلس الإدارة إعطاء الصلاحيات الكافية والمناسبة للتدقيق الداخلي لكي يتمكن من تأدية أعماله، وذلك وفقاً للصلاحيات التالية (IAIS, 2012: 84):

- أمكانية الوصول ومراجعة أي سجلات أو معلومات حول شركة التأمين، والتي يراها التدقيق الداخلي لازمة لإجراء عملية التدقيق أو المراجعة.
- تتولى القيام بأعمال التدقيق الداخلي ومراجعة أي مهمة او عملية بما يتوافق ومهمة التدقيق الداخلي.
- الطلب من الإدارة الاستجابة لتقارير التدقيق الداخلي، وذلك من أجل وضع الحلول المناسبة، ووضع الخطط الازمة وفقاً للمطلوب.
- عند القيام بأي أعمال تدقيق أو مراجعة بناءً على طلب الإدارة، إذا تبين أنها تتعارض مع مهمة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق المعتمدة من قبل مجلس لإدار،ة ففي مثل هذه الحالات لا بد من إبلاغ مجلس الإدارة بذلك للعمل وفقاً لتوجيهاته.

تبعية وتوجيه تقارير التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة:

يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع التقارير الخاصة بعمليات التدقيق لمجلس الإدارة (أو إلى أي عضو ممن هو ليس ضمن الإدارة التنفيذية للشركة) أو إلى لجنة التدقيق إذا وجدت، ويجب أن تشمل تقارير التدقيق الداخلي الأمور التالي (IAIS, 2012: 84):

- خطة التدقيق السنوية أو أي فترة أخرى، مفصل فيها كافة المجالات المقترحة والتي سيتم التركيز عليها في عملية التدقيق.
- أي عوامل قد تؤثر سلباً على استقلالية أو موضوعية وفعالية عملية التدقيق الداخلي.
- استعراض النتائج المادية والتي لها أهمية من عمليات التدقيق والمراجعات التي أجريت.
- مدى التزام الإدارة بتخفيف المخاطر ومدى استجابتها لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها والسيطرة عليها، بالإضافة إلى نقاط الضعف أو الفشل.

بالإضافة إلى إعداد التقارير الدورية، يجب أن يكون لمدير التدقيق الداخلي إمكانية التواصل بشكل مباشر مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق دون وجود الإدارة التنفيذية.

أنشطة ونطاق عمل التدقيق الداخلي في شركات التامين:

يجب على التدقيق الداخلي عمل جميع الأنشطة التي يحتاجها من أجل تحقيق مسئولياته ومن هذه الأنشطة على سبيل المثال (IAIS, 2012: 85):

- وضع وتنفيذ والحفاظ على خطة التدقيق الداخلي على أساس فحص المخاطر، وتقييم جميع المجالات وفقاً لإجراءات الوقاية.
- مراجعة وتقييم مدى كفاية وفعالية السياسات وعمليات شركة التأمين والوثائق والضوابط المتعلق بها، وذلك بشكل قانوني على مستوى كل وحدة من الأعمال سواء وحدة أو قسم أو أي مجال داخل المنشأة.
- مراجعة مستوى التزام العاملين داخل الأقسام بالسياسات وفق الضوابط المعمول بها، بما في ذلك المشمولة في التقارير.
- فحص وتقييم سلامة المعلومات وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وتصنيف التقارير الخاصة بها.

- ضمان ان المخاطر التي يتم تحديدها والإجراءات المتفق عليها لتوجيهها دقيقة وحديثة.
- تقييم وسائل حماية أصول كل من المؤمن وحامل وثيقة التأمين، بشكل مناسب والتأكد من وجود هذه الأصول وأنها وفق المستوى المطلوب والتحقق من الفصل بين كل من أصول المؤمن وحامل وثيقة التامين.
- مراقبة وتقييم اجراءات الحوكمة.
- مراقبة وتقييم فعالية نظام الرقابة في المنشأة.
- إجراء التقييمات اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وأنظمة التدقيق مع عمل التحسينات الازمة وذلك بشكل دوري.

يتعين على التدقيق الداخلي ضمان ان جميع المجالات الخاصة بالمخاطر والخاصة بكل من شركة التأمين مشمولة في عمليات التدقيق بشكل مناسب وعلى فترات زمنية متتالية، ومن ضمن هذه المجالات (IAIS, 2012: 86):

- كل ما يتعلق بسوق التأمين، الائتمان والسيولة وعمليات التشغيل ومخاطر السمعة.
- السياسات المحاسبية والمالية، ومدى ترابط واستكمال ودقة المستندات الخاصة بها.
- مدى التزام شركة التأمين بالقوانين والأنظمة والقواعد المعمول بها في جميع الاختصاصات ذات الصلة بالمنشأة.
- المعاملات الداخلية بين الشركات التابعة بما فيها عمليات نقل المخاطر بينها وعمليات التسعير.
- مدى التزام شركة التأمين بسياسات التعويضات للمؤمنين.
- الاحتفاظ بالسجلات وفق القوانين السارية، هذا ويجب على التدقيق الداخلي الاحتفاظ بسجلات واضحة ودقيقة لجميع المجالات التي تم إعداد تقارير خاصة بها وذلك لكي يتم تقديم الأدلة اللازمة مع مرور الوقت.

الفصل الخامس

إجراءات الدراسة

المبحث الأول: منهج الدراسة

- **مقدمة**
- **أسلوب الدراسة.**
- **مجتمع وعينة الدراسة.**
- **أداة الدراسة.**
- **صدق الاستبانة.**
- **ثبات الاستبيان.**
- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.**

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

- **تمهيد.**
- **الوصف الإحصائي لعينة الدراسة.**
- **اختبار فرضيات الدراسة.**
- **تحليل جميع فقرات الاستبيان.**

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

- **النتائج**
- **التوصيات**
- **الدراسات المقترحة**

المبحث الأول

منهج الدراسة

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

أسلوب الدارسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال استبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في الإدارة العليا و دائرتي التدقيق الداخلي والمالية في شركات التأمين العاملة في فلسطين والحاصلة على الترخيص اللازمة لمزاولة نشاط التأمين والبالغ عددهم 10 شركة تأمين بالإضافة إلى شركة تعمل في قطاع غزة فقط والتي لم تحصل على ترخيص مزاولة النشاط وذلك نظراً للظروف السياسية التي تعيشها مناطق السلطة من انقسام هذا بالإضافة إلى المدققين الخارجين ممن قاموا بتدقيق شركات تأمين كذلك العاملين في الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق راس المال وهي الجهة المشرفة على قطاع التأمين.

جدول (5.1)

شركات التأمين التي تم توجيه الاستبانة لها

م	اسم الشركة	سنة التأسيس	المقر الرئيسي	مكان العمل	ضمن العينة
.1	شركة التأمين الوطنية	1993	البيرة	الضفة وغزة	نعم
.2	المجموعة الاهلية للتأمين	1994	رام الله	الضفة وغزة	نعم
.3	شركة المشرق للتأمين	1992	رام الله	الضفة وغزة	نعم
.4	شركة ترست العالمية للتأمين	1994	رام الله	الضفة وغزة	نعم
.5	شركة فلسطين للتأمين	1994	رام الله	الضفة وغزة	نعم
.6	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	2010	نابلس	الضفة وغزة	نعم
.7	شركة العرب للتأمين	1995	رام الله	الضفة	لا
.8	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	1996	رام الله	الضفة	لا
.9	شركة التكافل الفلسطينية	2008	البيرة	الضفة	نعم
.10	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	1997	رام الله	الضفة	لا
.11	شركة الملتزم للتأمين والاستثمار *	2008	غزة	قطاع غزة	نعم

عينة الدراسة:

وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع 50 استبانة على عينة الدراسة وقد تم استرداد 40 استبانة بنسبة 80% من الاستبانات التي تم توزيعها.

خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين**، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1- الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين والمتخصصين في مجال التدقيق لتحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من 6 مجالات و63 فقرة.
6- تم عرض الاستبانة على 5 من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة القدس المفتوحة، بالإضافة إلى مجموعة طلال أبو غزالة للتدقيق، والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
7- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل والدمج، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على 55 فقرة، ملحق (2).

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين**".

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن الأسئلة العامة عن المستجيب (العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الشهادة العلمية، عدد الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 48 فقرة، موزع على 5 مجالات:

المجال الأول: تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل تساهم في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، ويتكون من (15) فقرة.

المجال الثاني: مدى إلتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثالث: قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، ويتكون من (12) فقرة.

المجال الرابع: مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الخامس: مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، ويتكون من (8) فقرات.

تم استخدام مقياس شبيه ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (5.1):

جدول (5.2)

درجات مقياس شبيه ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

وقد اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "موافق بدرجة قليلة جداً" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق أداة الدراسة "الصدق الظاهري":

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 5 متخصصين في نفس المجال وهم أكاديميين ومهنيين، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية – أنظر الملحق رقم (2).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ويوضح جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل تساهم في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة للنشاط محل الفحص.	.526	*0.000
.2	يقوم المدقق الداخلي باقتراح أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر في الشركة.	.583	*0.000
.3	يتم وضع سياسات وأنظمة وإجراءات التدقيق بناءً على دراسة للمخاطر التي تواجه الشركة.	.594	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.4	يتم مشاركة كل من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في وضع أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر.	.826	*0.000
.5	يلتزم مدير التدقيق الداخلي باقتراح الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي.	.558	*0.000
.6	تشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الإدارة والرقابة بهدف المشاركة في تحسين إدارة المخاطر.	.687	*0.000
.7	تشمل خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.	.461	*0.001
.8	يتم مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بشكل دوري من خلال التدقيق الداخلي	.656	*0.000
.9	من مهام التدقيق الداخلي في شركات التأمين التحقق من مدى إنجاز الأهداف وفق الخطة المعتمدة لإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.	.687	*0.000
.10	يوجد إجراءات ودليل عمل للتدقيق الداخلي يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	.768	*0.000
.11	يوجد تعاون بين اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في وضع نظام للرقابة الداخلية.	.425	*0.004
.12	يقوم المدقق الداخلي بإتباع بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	.657	*0.000
.13	يتم تقييم الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والنظم والقوانين ومدى مساهمتها في تفعيل إدارة المخاطر.	.583	*0.000
.14	يتم تحديد مسئوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	.570	*0.000
.15	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون ضوابط إلى لجنة التدقيق أو اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.	.601	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين "والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى إلتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
.1	يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية الواجبة لتفعيل إدارة المخاطر.	.632	*0.000
.2	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير الدولية المطبقة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	.812	*0.000
.3	يتوفر لدى المدقق الداخلي التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.	.832	*0.000
.4	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	.761	*0.000
.5	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر العالية والجوهرية التي قد تؤثر على أهداف شركة التأمين.	.555	*0.000
.6	يوجد فريق عمل مهني لديه من المهام والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	.628	*0.000
.7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل المدققين.	.715	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة

الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يتم زيادة قدرات المدققين الداخليين المهنية من خلال الدورات التدريبية والنشرات التعليمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.	.673	*0.000
.2	يركز المدقق الداخلي على المخاطر العالية وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل شركة التأمين.	.710	*0.000
.3	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	.639	*0.000
.4	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع واقتراح خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.	.656	*0.000
.5	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم المهني الفعال والمشاركة في تحديد نقاط الضعف في إدارة المخاطر.	.764	*0.000
.6	يَعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه إلى اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.	.582	*0.000
.7	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى استجابة الإدارة العليا للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتعزيز نظام إدارة المخاطر في الشركة.	.662	*0.000
.8	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين والمستشارين الخارجيين لتعزيز نظام إدارة المخاطر في الشركة.	.682	*0.000
.9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلوماتي قوي كافٍ لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في شركة التامين.	.656	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.10	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام الشركة لكشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير الصادرة عنها للإدارة العليا.	.477	*0.001
.11	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها والقدرة من الحد منها وتلافيها بأقل الأعباء.	.713	*0.000
.12	يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	.759	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يتم تحديد أهداف ومهمات وصلاحيات إدارة التدقيق بشكل واضح ومفهوم من قبل مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.	.725	*0.000
.2	يتولى إدارة التدقيق الداخلي شخص محايد ومستقل ويكون له اتصال مباشر مع رئيس مجلس الإدارة وبالتنسيق مع اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.	.745	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.3	لا يوجد تعارض في المصالح بين المدقق الداخلي وشركات التأمين في إدارة المخاطر. (أطراف ذات العلاقة).	.699	*0.000
.4	يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عنه عن مدى امتثال الشركة بإدارة المخاطر وتوابعها.	.721	*0.000
.5	يتم توفير كافة الإمكانات اللازمة للمدقق الداخلي لكي يقوم بعملة بالشكل المهني المطلوب وبما يحقق الكفاءة والجودة في الأداء.	.760	*0.000
.6	يوجد استقلالية لإدارة التدقيق الداخلي من حيث مقدرتها للوصول لمجلس الإدارة والإدارة العليا والذي يمكنها من القيام بتفعيل دور إدارة المخاطر في شركات التأمين.	.843	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	توجد متابعة من قبل لجان التدقيق على إجراءات المدقق الداخلي الخاصة بإدارة المخاطر.	.641	*0.000
.2	لجنة التدقيق تتابع ما تم التوصل إلية من قبل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.	.734	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.3	تقوم لجان التدقيق بالإفصاح الشامل عن أي مخاطر قد تؤثر على أصحاب العلاقة مع الشركة.	.723	*0.000
.4	تؤثر لجنة التدقيق في الوصول نحو الأهداف من خلال تفعيل دور إدارة المخاطر.	.659	*0.000
.5	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة فحص مدى تطبيق إجراءات دور إدارة المخاطر.	.687	*0.000
.6	تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل دور إدارة المخاطر.	.637	*0.000
.7	تقدم لجنة التدقيق توصياتها للمدقق الداخلي بخصوص تفعيل إدارة المخاطر.	.784	*0.000
.8	يتم فحص خطة عمل التدقيق الداخلي في الشركة ونطاق الفحص والتقارير التي سوف تصدر عنها ومدى ملاءمة بيئة العمل في تفعيل دور إدارة المخاطر.	.727	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (5.8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (5.8)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل يساهم في فاعلية	.848	*0.000

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.		
.2	مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	.768	*0.000
.3	قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	.899	*0.000
.4	مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	.832	*0.000
.5	مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	.771	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.9).

جدول (5.9)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
.1	تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل يساهم في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	15	0.885	0.941
.2	مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية	7	0.830	0.911

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
	إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.			
.3	قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.883	0.939
.4	مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	6	0.838	0.916
.5	مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	8	0.849	0.922
	المجالات السابقة معاً	48	0.956	0.978

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5.9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.830،0.885). بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.956). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.911،0.941) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.978) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.10).

جدول (5.10)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل يساهم في فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	0.090
.2	مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	0.803
.3	قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	0.656
.4	مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	0.225
.5	مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	0.060
	جميع مجالات الاستبانة	0.430

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5.10) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه المجالات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

4- اختبار T في حالة عينة واحدة (One sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

5- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

6- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance - ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تمهيد:

من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الشهادة العلمية، عدد الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الأسئلة العامة

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الأسئلة العامة

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

جدول (5.11): العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	13	32.5
من 30–40 سنة	17	42.5
أكبر من 40 سنة	10	25.0
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (6.11) أن ما نسبته 32.5% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، 42.5% تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة، بينما 25.0% أعمارهم أكبر من 40 سنة. وعلية يمكن القول بأن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم تزيد عن 30 عام وهذا يدل على أن الذين يعملون في هذا المجال ولاذي شملتهم عينة الدراسة لديهم الخبرة، حيث ان 42.5% منهم اعمارهم ما بين 30–40 عام والتي تعتبر لديهم فترة خبرة جيدة كذلك 25% منهم فوق 40 عام والتي تعتبر فترة خدمتهم طويلة وذلك مقارنة بمعدلات اعمار الذين يدخولن إلى العمل بعد تخرجهم من الجامعات، هذا ويعتبر التقدم بالعمر له دور كبير في مدى قدرة الفرد على تحمل المسئولية والقدرة على إدارة اعماله بشكل جيد وواقعي، هذا مما زايد من درجة الاعتماد على إجاباتهم.

- **توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**

جدول (5.12) التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	36	90.0
إدارة أعمال	3	7.5
أخرى	1	2.5
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (5.12) أن ما نسبته 90.0% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، 7.5% تخصصهم إدارة أعمال، بينما 2.5% تخصصهم غير ذلك. وحيث أن شركات التأمين هي من شركات الأموال هذا بالإضافة إلى كون الاستبانة متخصصة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فتجد أن معظم العاملين في هذا المجال تخصصهم العلمي هو محاسبة والذي يعتبر القاعدة لمجال التأمين والتدقيق وهو التخصص الاكثر معرفة في موضوع الدراسة، هذا بالإضافة إلى أنه يعطي مزيد من الاعتماد على إجاباتهم على فقرات الاستبانة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول (5.13): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	31	77.5
دراسات عليا	9	22.5
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (5.13) أن ما نسبته 77.5% يحملون درجة البكالوريوس، بينما 22.5% يحملون درجة الدراسات العليا. وهنا جميع أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس والدراسات العليا وهذا يدل على أنهم مؤهلين علمياً بشكل كافي وذلك ينعكس على أنهم على قدرة عالية من المعرفة والاطلاع على موضوع الدراسة، وهذا يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم لاختبار فرضيات الدراسة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي**

جدول (5.14): المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير عام	1	2.5
نائب مدير عام	2	5.0
مساعد مدير عام	6	15.0
مدير مالي	7	17.5
مدير التدقيق الداخلي	6	15.0
مدقق داخلي	6	15.0
مدقق خارجي	3	7.5
أخرى	9	22.5
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (5.14) أن ما نسبته 2.5% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير عام، 5.0% نائب مدير عام، 15.0% لكل من مساعد مدير عام ومدير التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي، 17.5% مدير مالي، 7.5% مدقق خارجي، بينما 22.5% مسماهم الوظيفي غير ذلك "رئيس قسم الحسابات، محاسب رئيسي، مستشار مالي، مفتش". لقد شملت عينة الدراسة العديد من الوظائف لدى إدارات شركات التأمين بالإضافة جهات رقابية خارجية متطلعة بشكل مباشر على الشركات من الداخل وذلك بنسب جيدة لكل منها، وهذا يدل على تنوع وشمولية الدراسة لأكثر من وجهة نظر حول موضوع الدراسة وعدم الاكتفاء بآراء جهة واحدة، وهذا يعتبر أفضل للدراسة حيث يتم تقييم التدقيق الداخلي من أكثر من جهة إدارية داخل وخارج شركات التأمين وهذا يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم لاختبارات فرضيات الدراسة. إلا أن عدد المدققين الداخليين تعتبر قليل حيث أن اعددهم 12 ما بين مدير تدقيق وموظف تدقيق موزعين على 8 شركات تأمين والذي شملتهم عينة الدراسة، وهذا يتطلب من إدارة الشركات العمل على زيادة عدد المدققين بما يتناسب وحجم الشركات وإنتشارها.

- **توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

جدول (5.15): سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	10	25.0
من 5 – 10 سنوات	8	20.0

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
من 11 – 15 سنة	7	17.5
أكثر من 15 سنة	15	37.5
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (5.15) أن ما نسبته 25.0% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 20.0% تتراوح سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات، 17.5% تتراوح سنوات خبرتهم من 11-15 سنة، بينما 37.5% سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة. وهنا نجد التنوع في سنوات الخبرة وهذا يساعد على إعطاء أراء مختلفة وفق مدة الخبرة التي لدى كلٍ من أفراد العينة، والذي يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم في اختبار فرضيات الدراسة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات العلمية**

جدول (5.16): الشهادات العلمية

الشهادات العلمية	العدد	النسبة المئوية %
CPA	7	17.5
CIA	1	2.5
ACPA	6	15.0
لا يوجد	17	42.5
أخرى	9	22.5
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (5.16) أن ما نسبته 17.5% من عينة الدراسة يحملون شهادة CPA، 2.5% يحملون شهادة CIA، 15.0% يحملون شهادة ACPA، 42.5% لا يوجد لديهم أي شهادة، بينما 22.5% يحملون شهادة علمية أخرى. وهنا يتضح أن 23 من عينة الدراسة لديهم شهادات مهنية متخصصة أي بنسبة 57.5% (17.5% CPA، 2.5% CIA، 15% ACPA، 22.5% أخرى) وهذا يزيد من قدرتهم على أداء عملهم بشكل جيد بالإضافة إلى الإجابة على فقرات الاستبانة بمهنية، والذي يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم لاختبار فرضيات الدراسة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر**

جدول (5.17)

عدد الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر

عدد الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر	العدد	النسبة المئوية %
دورتين فأقل	14	35.0
من 3–5 دورات	18	45.0
6 دورات فأكثر	8	20.0
المجموع	**40**	**100.0**

يتضح من جدول (5.17) أن ما نسبته 35.0% من عينة الدراسة أجابوا أن عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر دورتين فأقل، 45.0% أجابوا أن عدد تلك الدورات يتراوح من 3-5 دورات، بينما 20.0% أجابوا أن عدد تلك الدورات 6 فأكثر. وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة لديهم المعرفة والمهارات الجيدة في مجالات الدراسة وذلك من خلال التحاقهم بالدورات المساعدة والتي تزيد من المهنية والكفاءة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر والذي بدورة ينعكس على زيادة درجة الاعتماد على إجاباتهم لاختبار فرضيات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبارT لعينة الواحدة، T لعينتين مستقلتين، التباين الأحادي) هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي درجة الحياد (درجة الموافقة المتوسطة):

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة حسب مقياس شبية ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لتطبيق المدقق الداخلي لإجراءات عمل على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.18).

جدول (5.18)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة للنشاط محل الفحص.	4.28	85.50	13.47	*0.000	3
.2	يقوم المدقق الداخلي باقتراح أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر في الشركة.	3.98	79.50	8.03	*0.000	15
.3	يتم وضع سياسات وأنظمة وإجراءات التدقيق بناءً على دراسة للمخاطر التي تواجه الشركة.	4.18	83.50	9.14	*0.000	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.4	يتم مشاركة كل من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في وضع أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر.	4.25	85.00	9.78	*0.000	4
.5	يلتزم مدير التدقيق الداخلي باقتراح الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي.	4.00	80.00	7.46	*0.000	14
.6	تشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الإدارة والرقابة بهدف المشاركة في تحسين إدارة المخاطر.	4.08	81.50	8.53	*0.000	12
.7	تشمل خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.	4.03	80.50	8.10	*0.000	13
.8	يتم مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بشكل دوري من خلال التدقيق الداخلي	4.15	83.00	10.98	*0.000	8
.9	من مهام التدقيق الداخلي في شركات التأمين التحقق من مدى إنجاز الأهداف وفق الخطة المعتمدة لإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.	4.18	83.50	12.50	*0.000	5
.10	يوجد إجراءات ودليل عمل للتدقيق الداخلي يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	4.13	82.50	9.00	*0.000	9
.11	يوجد تعاون بين اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في وضع نظام للرقابة الداخلية.	4.08	81.54	8.01	*0.000	11
.12	يقوم المدقق الداخلي بإتباع بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	4.18	83.50	10.44	*0.000	5
.13	يتم تقييم الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والنظم والقوانين ومدى مساهمتها في تفعيل إدارة	4.42	88.42	13.64	*0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
	المخاطر.					
14.	يتم تحديد مسئوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	4.13	82.50	10.37	*0.000	9
15.	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون ضوابط إلى لجنة التدقيق أو اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.	4.33	86.50	10.97	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	**4.16**	**83.12**	**16.16**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر "يتم تقييم الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والنظم والقوانين ومدى مساهمتها في تفعيل إدارة المخاطر" يساوي 4.42 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.42%، قيمة الاختبار 13.64 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "يقوم المدقق الداخلي باقتراح أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر في الشركة " يساوي 3.98 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.50%، قيمة الاختبار 8.03، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. حيث أن المدقق الداخلي لا يشارك في تقييم الأنظمة الرقابية والمالية وغيرها من الانظمة حيث تمثل دائرة التدقيق الداخلي بؤرة النظام الرقابي وحتى تراقبل وتدقق على الأنظمة المووضوعة من قبل الإدارة، بمعتى بمعنى المدقق الداخلي يفقد استقلالية عندما يقوم بتدقيق أنظمة هو الذي قام بتصميمها.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.16، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.12%، قيمة الاختبار 16.16، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (المدهون،2011)، دراسة (Mariq, 2008).

نتيجة الفرضية:

تم قبول الفرضية القائلة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لإجراءات عمل المدقق الداخلي على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين.

ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام المدققين الداخليين باستخدام إجراءات ووسائل مهنية تساعدهم في إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها شركات التأمين، وذلك من أجل تأدية عملهم بشكل مهني بالإضافة إلى دورهم كمدققين داخليين في الحفاظ على أصول وموجودات شركات التأمين وحمايتها من أي أخطار قد تتعرض لها والعمل على الحد منها قبل وقوعها.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لالتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.19).

جدول (5.19)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية	4.40	88.00	14.00	*0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
	بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية الواجبة لتفعيل إدارة المخاطر.					
.2	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير الدولية المطبقة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.18	83.50	8.50	*0.000	4
.3	يتوفر لدى المدقق الداخلي التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.	4.18	83.50	9.14	*0.000	4
.4	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.10	82.00	9.35	*0.000	7
.5	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر العالية والجوهرية التي قد تؤثر على أهداف شركة التأمين.	4.30	86.00	14.58	*0.000	2
.6	يوجد فريق عمل مهني لديه من المهام والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	4.15	83.00	10.39	*0.000	6
.7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل المدققين.	4.20	84.00	7.28	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	**4.21**	**84.29**	**13.96**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.19) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية الواجبة لتفعيل إدارة المخاطر "يساوي 4.40 (الدرجة الكلية من 5) أي أن

المتوسط الحسابي النسبي 88.00%، قيمة الاختبار 14.00، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر" يساوي 4.10 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.00%، قيمة الاختبار 9.35، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.21، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 84.29%، قيمة الاختبار 13.96، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. هذا وقد جاءت النتائج متوافقة مع دراسات سابقة منها دراسة (الصواف، 2011)، دراسة (المدهون، 2011)، دراسة (البجيرمي، 2011).

نتيجة الفرضية:

تم قبول الفرضية القائلة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لالتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المدققين الداخليين يهتمون بالالتزام بمعايير التدقيق الداخلي سواء معايير الصفات أو الأداء، والتي تؤهلهم إلى توضيح أراءهم بمدى وجود مخاطر قد تواجهه الشركات

كذلك تزيد من كفاءة قدرنهم على قياس نسبة الخطر ومدى احتمالية وقوعها، كذلك قيام المدققين بالحصول على التدريب والتعليم بشكل دوري يزيد قدرتهم على تقييم المخاطر، بالإضافة إلى عمل المدققين الداخليين على زيادة كفاءة وفاعلية الخدمات التي يقدموها وذلك من خلال فرق التدقيق الموجودة والتي تعمل بشكل مهني ومتخصص جعلها لديها القدرة على إنشاء دليل مكتوب بالسياسات والإجراءات المتبعة في عمليات التدقيق.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لقيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.20).

جدول (5.20)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتم زيادة قدرات المدققين الداخليين المهنية من خلال الدورات التدريبية والنشرات التعليمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.	4.10	82.00	7.73	*0.000	10
.2	يركز المدقق الداخلي على المخاطر العالية وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل شركة التأمين.	4.13	82.50	8.65	*0.000	9
.3	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	3.98	79.50	7.71	*0.000	12
.4	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع واقتراح	4.15	83.00	10.39	*0.000	7

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
	خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.					
.5	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم المهني الفعال والمشاركة في تحديد نقاط الضعف في إدارة المخاطر.	4.30	86.00	13.53	*0.000	2
.6	يَعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه إلى اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.	4.23	84.50	11.11	*0.000	4
.7	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى استجابة الإدارة العليا للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتعزيز نظام إدارة المخاطر في الشركة.	4.25	85.00	11.18	*0.000	3
.8	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين والمستشارين الخارجيين لتعزيز نظام إدارة المخاطر في الشركة.	4.20	84.00	11.05	*0.000	5
.9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلوماتي قوي كافٍ لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في شركة التامين.	4.15	83.00	10.39	*0.000	7
.10	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام الشركة لكشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير الصادرة عنها للإدارة العليا.	4.33	86.50	12.78	*0.000	1
.11	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام	4.18	83.50	11.01	*0.000	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
	الإدارة بالمخاطر وإدارتها والقدرة من الحد منها وتلافيها بأقل الأعباء.					
.12	يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	4.00	80.00	8.61	*0.000	11
	جميع فقرات المجال معاً	4.16	83.29	15.34	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.20) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة "يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام الشركة لكشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير الصادرة عنها للإدارة العليا "يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.50%، قيمة الاختبار 12.78، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها" يساوي 3.98 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.50%، قيمة الاختبار7.71، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.16، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 83.29%، قيمة الاختبار 15.34، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وفاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$،

مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يتوافق ونتائج دراسات سابقة مثل (رضوان، 2012).

نتيجة الفرضية:

تم قبول الفرضية القائلة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لقيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر على فاعلية أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن قيام المدققين الداخليين بتقييم المخاطر التي تواجه الشركة، وذلك يرجع للاهتمام بالحصول على الدورات المهنية المتخصصة بالإضافة إلى الاطلاع على النشرات التعليمية وذلك من أجل زيادة مهاراتهم وقدراتهم على مراقبة وقياس المخاطر، كذلك تركيز المدققين الداخليين على تدقيق العمليات ذات المخاطر العالية، بالإضافة إلى مشاركتهم في تقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة،. هذا ويرجع موافقة عينة الدارسة على هذه الفقرة إلى وجود خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة ودرجة أولوية كل منها. هذا ونظراً لوجود تدريب وكفاءة لدى المدققين الداخليين فإنهم يقوموا بتقديم الدعم اللازم في إدارة المخاطر وفقاً لمستوى إمكانياتهم. حيث يقوموا بتقديم التقارير اللازمة لمجلس الإدارة عن المخاطر التي قد تواجه الشركات، كذلك متابعتهم لمدى استجابة الإدارة لتوصياتهم تجاه المخاطر وذلك بشكل دوري.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.21).

جدول (5.21)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتم تحديد أهداف ومهمات وصلاحيات إدارة التدقيق بشكل واضح ومفهوم من قبل مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.	4.48	89.50	14.58	*0.000	1
.2	يتولى إدارة التدقيق الداخلي شخص محايد ومستقل ويكون له اتصال مباشر مع رئيس مجلس الإدارة وبالتنسيق مع اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.	4.45	89.00	15.36	*0.000	2
.3	لا يوجد تعارض في المصالح بين المدقق الداخلي وشركات التأمين في إدارة المخاطر (أطراف ذات العلاقة).	4.24	84.86	7.92	*0.000	4
.4	يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عنه عن مدى امتثال الشركة بإدارة المخاطر وتوابعها.	4.03	80.53	7.70	*0.000	6
.5	يتم توفير كافة الإمكانات اللازمة للمدقق الداخلي لكي يقوم بعملة بالشكل المهني المطلوب وبما يحقق الكفاءة والجودة في الأداء.	4.16	83.16	8.35	*0.000	5
.6	يوجد استقلالية لإدارة التدقيق الداخلي من حيث مقدرتها للوصول لمجلس الإدارة والإدارة العليا والذي يمكنها من القيام بتفعيل دور إدارة المخاطر في شركات التأمين.	4.32	86.32	10.03	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	4.29	85.87	14.11	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.21) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتم تحديد أهداف ومهمات وصلاحيات إدارة التدقيق بشكل واضح ومفهوم من قبل مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة " يساوي 4.48 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.50%، قيمة الاختبار 14.58وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عنه عن مدى امتثال الشركة بإدارة المخاطر وتوابعها " يساوي 4.03 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.53%، قيمة الاختبار 7.70 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.29، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 85.87%، قيمة الاختبار 14.11 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال"**مدى تأثير ممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يتوافق ونتائج دراسات سابقة مثل (الفرح وآخرون، 2011).

نتيجة الفرضية:

تم قبول الفرضية القائلة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لممارسة إدارة التدقيق الداخلي مهامها باستقلالية على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المدققين الداخليين لديهم الاستقلالية اللازمة من أجل إنجاز أعمالهم بحيادية وموضوعية دون أن يتأثروا بآراء أي من الجهات الإدارية في الشركة. هذا بالإضافة

إلى أنه تتوفر لهم الإمكانيات اللازمة للقيام بعملهم دون معوقات كذلك سهولة الوصول والتخاطب مع مجلس الإدارة والذي بدورة يسهل عملية توصيل المعلومات اللازمة في الوقت المناسب وبكفاءة عالية.

الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لمدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.22).

جدول (5.22)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	توجد متابعة من قبل لجان التدقيق على إجراءات المدقق الداخلي الخاصة بإدارة المخاطر.	3.97	79.47	8.38	*0.000	6
.2	لجنة التدقيق تتابع ما تم التوصل إلية من قبل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.	4.03	80.53	9.34	*0.000	4
.3	تقوم لجان التدقيق بالإفصاح الشامل عن أي مخاطر قد تؤثر على أصحاب العلاقة مع الشركة.	4.05	81.05	8.85	*0.000	3
.4	تؤثر لجنة التدقيق في الوصول نحو الأهداف من خلال تفعيل دور إدارة المخاطر.	4.11	82.11	9.88	*0.000	2
.5	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة فحص مدى تطبيق إجراءات دور إدارة المخاطر.	3.87	77.37	7.22	*0.000	8
.6	تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل دور إدارة المخاطر.	4.00	80.00	7.99	*0.000	5

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.7	تقدم لجنة التدقيق توصياتها للمدقق الداخلي بخصوص تفعيل إدارة المخاطر.	4.13	82.63	9.41	*0.000	1
.8	يتم فحص خطة عمل التدقيق الداخلي في الشركة ونطاقا لفحص والتقارير التي سوف تصدر عنها ومدى ملائمة بيئة العمل في تفعيل دور إدارة المخاطر.	3.97	79.47	8.86	*0.000	6
	جميع فقرات المجال معاً	4.02	80.33	12.49	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.22) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "تقدم لجنة التدقيق توصياتها للمدقق الداخلي بخصوص تفعيل إدارة المخاطر" يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.63%، قيمة الاختبار 9.41 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تقوم لجنة التدقيق بمتابعة فحص مدى تطبيق إجراءات دور إدارة المخاطر " يساوي 3.87 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.37%، قيمة الاختبار 7.22 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.02، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.33%، قيمة الاختبار 12.49 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال

"**مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين**" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يتناغم مع تعليمات دليل الحاكمية والممارسات الفضلى التي تجعل من للجان التدقيق دور مع المدقق الداخلي من خلال متابعتها لأعماله وإعتماد خططة والتي تحتوي على تقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

نتيجة الفرضية:

تم قبول الفرضية القائلة: يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية لمدى تأثير لجان المراجعة على المدقق الداخلي على فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن لجان التدقيق لها دور في متابعة أعمال التدقيق الداخلي والتي بدورها تؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها وكذلك التقارير التي يتم إصدارها من دائرة التدقيق الداخلي كونها هي الجهة المشرفة عليها، والمتعلقة بإدارة المخاطر، كذلك يتم متابعة الإجراءات التي يتم اتخاذها، بالإضافة إلى الإفصاح عن أي مخاطر قد تؤثر على أصحاب العلاقة مع الشركة، هذا بالإضافة إلى متابعة فحص خطط عمل التدقيق الداخلي ومدى ملاءمتها لعملية تفعيل إدارة المخاطر.

تحليل جميع فقرات الاستبيان

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.23).

جدول (5.23)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبيان

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جميع فقرات الاستبيان	4.16	83.27	17.74	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.23) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.16 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي83.27%، قيمة الاختبار17.74 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على جميع الفقرات بشكل عام.

وهنا يعزو الباحث ذلك إلى أن المدققين الداخليين في شركات التأمين لديهم الإمكانية والقدرة على تفعيل إدارة المخاطر، وذلك يرجع إلى اهتمامهم في تطبيق إجراءات عمل تساهم في إدارة الخاطر وتفعيلها سواء من خلال تقييم المخاطر أو اقتراح الخطط الخاصة بإدارتها عن إدارة نشاط التدقيق، كذلك تحققهم من إنجاز الأهداف وفق الخطط الموضوعة لها، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية والتي تساهم في قدرتهم على إدارة المخاطر التي قد تواجه شركات التأمين، بالإضافة إلى تقييم المخاطر والتركيز على المخاطر العالية كذلك تعتبر استقلالية المدقق الداخلي لها دور كبير في عملية إيصال المعلومات والتقارير لمجلس الإدارة بكفاءة وفي الوقت المناسب.

الفرضية السادسة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى لبعض البيانات الشخصية (العمر – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة – عدد الدورات).

تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى للعمر.

من النتائج الموضحة في جدول (5.24) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك

يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى العمر.

جدول (5.24)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – العمر

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 30 سنة	من 30- 40 سنة	أكبر من 40 سنة		
تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين.	4.07	4.09	4.38	1.708	0.195
الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة	4.07	4.21	4.41	1.143	0.330
قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.05	4.12	4.39	1.610	0.214
مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	4.40	4.16	4.38	0.765	0.472
مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة	4.06	3.96	4.07	0.215	0.808
جميع المجالات معاً	**4.11**	**4.10**	**4.35**	**1.298**	**0.285**

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى للمؤهل العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول (5.25) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (5.25)

نتائج اختبار "T – لعينتين مستقلتين" – المؤهل العلمي

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	بكالوريوس	دراسات عليا		
تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين.	4.13	4.26	-0.783	0.438
الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.18	4.33	-0.733	0.468
قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في	4.13	4.29	-0.866	0.392
مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	4.28	4.35	-0.340	0.736
مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.04	3.94	0.496	0.623
جميع المجالات معاً	**4.14**	**4.24**	**-0.624**	**0.537**

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى لسنوات الخبرة.

من النتائج الموضحة في جدول (5.26) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمجالين "الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" والاستقلالية والمجالات مجتمعة معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى سنوات الخبرة وذلك لصالح الذين سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات.

أما بالنسبة لباقي المجالات فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى سنوات الخبرة.

جدول (5.26)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10سنوات	من 11– 15سنة	أكثر من 15 سنة		
تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين.	3.97	4.40	3.92	4.26	2.559	0.070
الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	3.90	4.43	3.96	4.43	3.226	*0.034
قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	3.91	4.45	3.83	4.34	4.679	*0.007
مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	4.23	4.69	3.74	4.38	4.467	0.009
مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.03	4.29	3.59	4.09	2.826	0.053
جميع المجالات معاً	**3.98**	**4.43**	**3.83**	**4.30**	**4.978**	***0.005**

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى للدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.

من النتائج الموضحة في جدول (5.27) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لجميع المجالات والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.

جدول (5.27)

نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الدورات التدريبية التي التحق المستجيب بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من دورتين	من 3– 5 دورات	6 دورات فأكثر		
تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين.	4.08	4.16	4.27	0.413	0.665
الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	3.99	4.23	4.57	3.181	0.053
قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.08	4.18	4.27	0.394	0.677
مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين.	4.34	4.24	4.33	0.129	0.880
مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.11	3.88	4.14	1.116	0.339
جميع المجالات معاً	**4.10**	**4.15**	**4.30**	**0.577**	**0.567**

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية

1- يعتبر التدقيق الداخلي من أهم مكونات تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين.

2- تساهم عملية متابعة تقييم الإجراءات من قبل المدققين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر كذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركات التأمين.

3- يتمتع المدققين الداخليين بالعرفة الكافية بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية الواجبة والتي تساهم في تفعيل عمليات إدارة المخاطر في شركات التأمين.

4- تقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق أليات عمل تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المدققين الداخليين.

5- يقوم مجلس الإدارة بتحديد المهام والصلاحيات التي تساعد إدارة التدقيق من القيام بعملها وذلك بشكل واضح ومفهوم بما لا يتعارض مع استقلالية المدقق الداخلي في شركات التامين.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- العمل على متابعة تطوير خدمات التدقيق الداخلي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية لكي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.

2- حث المدققين الداخليين على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة من أجل تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها ووضع الحلول المناسبة لاقتراحها على الإدارة.

3- ضرورة التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة من قبل الجهات المهنية المتخصصة لتأهيل الدققين الداخليين للقيام بادوارهم وفق التوجيهات الجديدة للمارسة المهنية وذلك من أجل دعم إدارة المخاطر في شركات التأمين.

4- زيادة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الاهتمام برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لتوضيح مدى امتثال الشركة بإدارة المخاطر ما بتعها. وذلك انطلاقا من استقلالية التدقيق الداخلي وبعدها عن التأثر بأي من أطراف الإدارة.

5- تفعيل دور لجان التدقيق في متابعة مهامها الاشرافية على التدقيق الداخلي لزيادة استقلاليتها.

6- تدعيم مقومات استقلالية التدقيق الداخلي بشكل مستمر وذلك لكي يتمكن من القيام بأداء مهامة على أكمل وجه.

الدراسات المقترحة:

1- دور التدقيق الداخلي في عمليات تقييم الاحتياطيات الفنية في شركات التأمين والمخاطر التي قد تنتج عنها.

2- دور استقلالية المدقق الداخلي في تقييم قرارات مجلس الإدارة وذلك للحد من المخاطر التي قد تواجه الشركات.

3- دور الجهات الرقابية على شركات التأمين من الحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- إبراهيم، إيهاب نظمي (2009)، "التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- أبو بكر، عيد أحمد (2011)، إدارة أخطار شركات التأمين، أخطار الاكتتاب – أخطار الاستثمار، الناشر دار الصفا، عمان، الأردن.

3- أبو رحمة، سرين سميح (2009)، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية.

4- أبو علي، محمد حسن (2012)، تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.

5- البجيرمي، شادي صالح (2011)، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

6- بصفر، عفاف سالم (2007)، دور لجان المراجعة في تفعيل الإجراءات الحاكمة في شركات المساهمة العامة بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.

7- بن محمد، هدى (2005)، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التيسير، قسم البنوك والتأمين، جامعة منتوري.

8- تعليمات هامش الملاءة (2009)، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

9- التقرير السنوي لسنة 2012 (2013)، هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.

10- جمعة، أحمد حلمي، البرغوثي، سمير (2006)، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.

11- حسن، عيسى هاشم (2011)، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، سوريا، المجلد 27، العدد الرابع 2011، ص 363.
12- حماد، طارق عبد العال (2007)، إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – بنوك)، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
13- الخطيب، خالد راغب (2010)، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية الداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن.
14- رضوان، إيهاب (2012)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
15- رمضان، زياد (1984)، مبادئ التامين، دار الصفا، عمان الأردن.
16- سالم، إياد حسن (2012)، "واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
17- السبعاوي، محمد مصطفى (1998)، إدارة الخطر: الطرق الكمية، بدون ناشر، غزة، فلسطين.
18- السبعاوي، محمد مصطفى (2003)، تطور الفكر الإداري، بدون ناشر، غزة، فلسطين.
19- شاهين، علي (2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف: مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول، الجامعة الإسلامية، غزة.
20- الصراف، محمد حسين (2011)، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، مجلة التقني، العراق، المجلد 24، العدد 9، ص 1-21.
21- عبد الله، هبة محمود، (2012)، "مدى الالتزام بمنهج سيجما ستة (Six Sigma) في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
22- العبدلي، محمد عبد الله (2012)، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالي، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

23- عريقات، حربي محمد، وأخرون (2008)، التأمين وإدارة المخاطر: النظرية والتطبيق، الناشر دار وائل، عمان الأردن.
24- العلاونة، رانية زيدان (2011)، إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، ص 605.
25- العمري، أحمد محمد، عبد الغني، فضل عبد الفتاح (2006)، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، مجل 2، العدد 3، ص 343 – 368.
26- العمري، أحمد محمد، عبد الغني، فضل عبد الفتاح (2006)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص 343-368.
27- الفرح، عبد الرزاق، وأخرون (2011)، مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، ص 103-124.
28- قانون التأمين الفلسطيني، رقم 20 لسنة 2005.
29- المدهون، إبراهيم (2011)، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
30- المرعي، نبيه توفيق (2009)، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا، الأردن.
31- المطارنة، غسان فلاح (2009)، "تدقيق الحسابات المعاصرة – الناحية النظرية"، دار المسيرة، عمان الأردن.
32- موسى، د. شقيري نوري، وأخرون (2009)، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

33- AlZeban, Abedulaziz and Sawan, Nedal (2013), "The role of Internal Audit Function in The Public Sector Context in Saudi Arabia", African Journal of Business Management, Vol. 7 (9), PP443-454.

34- Badara, Mi'azu and Saidin Siti (2012), "The Relationship Between Risk Management and Internal Audit Effectiveness at local Government Level", Journal of Social and Development Sciences, Vol. 3, No 12, PP404-411.

35- Beasley, Marks S., Clune, Richerd and Hermanson, Dana (2006), "The Impact of Enterprise Risk Management of The Internal Audit Function".

36- Eling, Martin and Holzmuller, Ines (2008), "An Overview and comparison of Risk-Based Capital Standards" Institute of Insurance Economics, University of St. Gallen.

37- Jarmila Slechtova, (2010) "Comparison of Solvency Calculation Methods In the CZECH Insurance Companies After 1990"

38- Institute of Internal Auditing, (2002) "Internal Auditing Role in Risk Management".

39- Institute of Internal Auditors (2009), "Code of Ethics".

40- Institute of Internal Auditors, (2010), "International Standards for Professional Practice of Internal Auditing".

41- Institute of Internal Auditors, (2011), "Internal Auditing Role in Risk Management".

42- International Federation of Accountants (2012), HandBook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance and Related Services Pronouncements, Volume 1.

43- International Association of Insurance Supervisors (2012), "Insurance Core Principles Standards, Guidance And Assessment Methodology".

44- Kangermann, Henning, Kinney, William and Kuting, Karlheinz (2008), "Internal Audit Handbook", Springer.

45- William, Kinney, (2003) Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, Institute of Internal Auditors Research Foundation.

46- Mariq (2008), "The Role of Internal Auditing in Risk Management in Joint Stock Companies and Empirical Survey".

47- Mcshane, Michaolk (2011), "Does Enterprise Risk Management Increase Firm Value", Journal of Accounting, Auditing and Finance, 2011,26 PP641.
48- Simpson, Barclay (2005), "An Introduction to Internal Auditing in Insurance" Recruitment Consultants.
49- Sharara, Ishmael (2010), "Comparative Analysis of U.S., Canadian and Solvency II Capital Adequacy Requirements"
50- Pckett K,H. Spencer (2005), "The Internal auditing Handbook: 2nd USA, Johnwily.
51- Price Waterhouse Coopers (2012), "Internal Audit 2012 A study Examining The Future of the Internal Auditing and Potential Decline of a Controls-Centric Approach".
52- Rudasigwa, Justin (2006), "The Role of Internal Audit Function in Enhancing Risk Management in The Rwanda Social Security Fund", Facility of Economic Sciences, Ishwane University.
53- Wiley, John (2009), Focus Notes, Internal Audit Activity's Role in Governance, Risk and Control, Volume 1.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

54- www.pcma.ps
55- www.pif.org.ps
56- www.iia.org.
57- www.iaisweb.org
58- na.theiia.org

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

مسلسل	الاسم	المهنة/الوظيفة
.1	أ.د. علي شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشئون الإدارية
.2	د. حمدي زعرب	أستاذ المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية
.3	د. سمير صافي	أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، الجامعة الإسلامية
.4	د. صبري مشتهى	أستاذ مساعد، جامعة القدس المفتوحة – غزة
.5	منير علي حسن	مدير تدقيق – شركة طلال أبو غزالة وشركاه

ملحق رقم (2)

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

أخي الكريم/ أختي الكريمة،،، المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين**" وذلك استكمال المتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل. ويؤكد الباحث لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ومهنية في مجال التدقيق وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الرسالة فإن الباحث يأمل من سيادتكم المشاركة الفاعلة والبناءة من أجل إتمام هذه الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على فقرات هذه الاستبانة بعناية وإجابة جميع أسئلتها بموضوعية ومهنية عالية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحث

مريد "محمد سلام" شراب

جوال: 059-942 1010

بريد إلكتروني: moredsh@gmail.com

أولاً: الأسئلة العامة

1. العمر

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 – 40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة

2. التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى/ حدد.....

3. المؤهل العلمي

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

4. المسمى الوظيفي:

☐ مدير عام ☐ نائب مدير عام ☐ مساعد مدير عام

☐ مدير مالي ☐ مدير التدقيق الداخلي ☐ مدقق داخلي

☐ مدقق خارجي ☐ أخرى/حدد .....

5. سنوات الخبرة

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

6. الشهادات العلمية

☐ CPA ☐ CIA ☐ ACPA ☐ لا يوجد ☐ أخرى/ حدد.....

7. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق وإدارة المخاطر..... دورة

ثانياً: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين

رقم	الأسئلة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المحور الأول: تطبيق إجراءات عمل من قبل المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين						
.1	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة للنشاط محل الفحص.					
.2	يقوم المدقق الداخلي باقتراح أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر في الشركة.					
.3	يتم وضع سياسات وأنظمة وإجراءات التدقيق بناءً على دراسة للمخاطر التي تواجه الشركة.					
.4	يتم مشاركة كل من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في وضع أنظمة لإجراءات إدارة المخاطر.					
.5	يلتزم مدير التدقيق الداخلي باقتراح الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي.					
.6	تشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الإدارة والرقابة بهدف المشاركة في تحسين إدارة المخاطر.					
.7	تشمل خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.					
.8	يتم مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بشكل دوري من خلال التدقيق الداخلي					
.9	من مهام التدقيق الداخلي في شركات التأمين التحقق من مدى إنجاز الأهداف وفق الخطة المعتمدة لإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.					
.10	يوجد إجراءات ودليل عمل للتدقيق الداخلي يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.					
.11	يوجد تعاون بين اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في وضع نظام للرقابة الداخلية.					
.12	يقوم المدقق الداخلي بإتباع بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.					
.13	يتم تقييم الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والنظم والقوانين ومدى مساهمتها في تفعيل إدارة المخاطر.					
.14	يتم تحديد مسئوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.					
.15	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بدون ضوابط إلى لجنة التدقيق أو اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.					

رقم	الأسئلة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المحور الثاني: الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين						
.1	يتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية الواجبة لتفعيل إدارة المخاطر.					
.2	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير الدولية المطبقة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.					
.3	يتوفر لدى المدقق الداخلي التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.					
.4	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.					
.5	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر العالية والجوهرية التي قد تؤثر على أهداف شركة التأمين.					
.6	يوجد فريق عمل مهني لديه من المهام والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.					
.7	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل المدققين.					
المحور الثالث: قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ودورة في تفعيل أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين						
.1	يتم زيادة قدرات المدققين الداخليين المهنية من خلال الدورات التدريبية والنشرات التعليمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.					
.2	يركز المدقق الداخلي على المخاطر العالية وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل شركة التأمين.					
.3	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.					
.4	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع واقتراح خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.					
.5	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم المهني الفعال والمشاركة في تحديد نقاط الضعف في إدارة المخاطر.					
.6	يَعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه إلى اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.					
.7	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى استجابة الإدارة العليا للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتعزيز نظام إدارة المخاطر في الشركة.					

رقم	الأسئلة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.8	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين والمستشارين الخارجيين لتعزيز نظام إدارة المخاطر في الشركة.					
.9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلوماتي قوي كافٍ لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في شركة التامين.					
.10	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق أليات عملية في أقسام الشركة لكشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير الصادرة عنها للإدارة العليا.					
.11	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها والقدرة من الحد منها وتلافيها بأقل الأعباء.					
.12	يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.					
المحور الرابع: مدى تأثير استقلالية المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين في فلسطين						
.1	يتم تحديد أهداف ومهمات وصلاحيات إدارة التدقيق بشكل واضح ومفهوم من قبل مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.					
.2	يتولى إدارة التدقيق الداخلي شخص محايد ومستقل ويكون له اتصال مباشر مع رئيس مجلس الإدارة وبالتنسيق مع اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الإدارة.					
.3	لا يوجد تعارض في المصالح بين المدقق الداخلي وشركات التأمين في إدارة المخاطر. (أطراف ذات العلاقة)					
.4	يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة واللجنة المالية المنبثقة عنه عن مدى امتثال الشركة بإدارة المخاطر وتوابعها.					
.5	يتم توفير كافة الإمكانات اللازمة للمدقق الداخلي لكي يقوم بعملة بالشكل المهني المطلوب وبما يحقق الكفاءة والجودة في الأداء.					
.6	يوجد استقلالية لإدارة التدقيق الداخلي من حيث مقدرتها للوصول لمجلس الإدارة والإدارة العليا والذي يمكنها من القيام بتفعيل دور إدارة المخاطر في شركات التأمين					
المحور الخامس: مدى تأثير لجان التدقيق على المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين.						
.1	توجد متابعة من قبل لجان التدقيق على إجراءات المدقق الداخلي الخاصة بإدارة المخاطر.					

رقم	الأسئلة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.2	لجنة التدقيق تتابع ما تم التوصل إلية من قبل المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.					
.3	تقوم لجان التدقيق بالإفصاح الشامل عن أي مخاطر قد تؤثر على أصحاب العلاقة مع الشركة.					
.4	تؤثر لجنة التدقيق في الوصول نحو الأهداف من خلال تفعيل دور إدارة المخاطر.					
.5	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة فحص مدى تطبيق إجراءات دور إدارة المخاطر.					
.6	تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل دور إدارة المخاطر.					
.7	تقدم لجنة التدقيق توصياتها للمدقق الداخلي بخصوص تفعيل إدارة المخاطر.					
.8	يتم فحص خطة عمل التدقيق الداخلي في الشركة ونطاق الفحص والتقارير التي سوف تصدر عنها ومدى ملاءمة بيئة العمل في تفعيل دور إدارة المخاطر.					

مع تحيات الباحث،،،

ملحق رقم (3)

أ

هيئة سوق رأس المال
الإدارة العامة للتأمين

( ) هامش الملاءة

اسم الشركة: .....

التاريخ : .....

		السنة / الفترة المنتهية في	السنة / الفترة المنتهية في .....
أولا :	رأس المال المتوفر		
ثانيا :	رأس المال المطلوب :		
	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات		
	رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية		
	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التامين		
	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تامين الحياة		
مجموع رأس المال المطلوب			
ثالثا :	هامش الملاءة = نسبة رأس المال المتوفر / رأس المال المطلوب		

ملحق رقم (3)

ب

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
الإدارة العامة للتأمين

( ) رأس المال المتوفر

اسم الشركة: .....
التاريخ : .....

السنة / الفترة المنتهية في .....

البيـــــــــــــــــــان			الرصيد
رأس المال الأساسي :			
رأس المال المدفوع			
الاحتياطيات المعلنة :			
	الاحتياطي القانوني		
	الاحتياطي الاختياري		
	احتياطيات أخرى		
علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة			
الأرباح المدورة			
حقوق الأقلية			
يطرح :			
	الخسائر المدورة		
	خصم الإصدار		
	أسهم الخزينة		
	النقص في المخصصات والاحتياطيات الفنية		
مجموع رأس المال الأساسي			
رأس المال الإضافي :			
	الزيادة في قيمة الاستثمارات في الأراضي والعقارات		
	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع		
	فروق ترجمة العملات الأجنبية		
	القروض المساندة – ترجح بالأوزان حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها على النحو التالي :		
	سنة أو اقل	%0	
	أكثر من سنة – سنتين	%20	
	أكثر من سنتين – ثلاث سنوات	%40	
	أكثر من ثلاث سنوات – أربع سنوات	%60	
	أكثر من أربع سنوات – خمس سنوات	%80	
	أكثر من خمس سنوات	%100	
مجموع رأس المال الإضافي (شريطة أن لا يزيد عن 50% من رأس المال الأساسي) .			
إجمالي رأس المال المتوفر= مجموع رأس المال الأساسي + مجموع رأس المال الإضافي)			

ملحق رقم (3)

ج

هيئة سوق رأس المال
الإدارة العامة للتأمين
( ) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات

اسم الشركة: .....
التاريخ : .....
السنة / الفترة المنتهية في .....

البيـــــــان		الرصيد	الوزن	رأس المال المطلوب
النقد في الصندوق ولدى البنوك			0%	
إيرادات مستحقة القبض			2%	
المصاريف المدفوعة مقدما			0%	
الأرصدة المدينة الأخرى			10%	
صافي الذمم المدينة :				
(حملة الوثائق /الوكلاء/الوسطاء الشركات التابعة والزميلة/ أقساط القروض المستحقة وغير المدفوعة/ الشركاء/الموظفين)	ذمم عمرها من يوم حتى 90 يوم		10%	
	ذمم عمرها من 91 يوم حتى 180 يوم		15%	
	ذمم عمرها من 181 يوم إلى 270 يوم		40%	
	ذمم عمرها من 271 يوم إلى 360 يوم		60%	
	ذمم عمرها أكثر من 360 يوم		100 %	
أوراق قبض وشيكات برسم التحصيل				
	تستحق خلال 6 أشهر		10%	
	تستحق بعد 6 أشهر		25%	
الاستثمارات				
ودائع لدى البنوك				
	لآجل أكثر من شهر وحتى سنة		%1	
	لآجل أكثر من سنة		%2	
موجودات مالية للمتاجرة ومتوفرة للبيع ومحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :				
	أسهم		15%	
	سندات (وأخرى) مصنفة ضمن المجموعة الأولى		0%	
	سندات (وأخرى) تستحق خلال سنة		4%	
	سندات (وأخرى) تستحق بعد سنة		8%	
استثمارات في الأراضي والعقارات			15%	
استثمارات في شركات تابعة - بالصافي			100 %	
القروض - بالصافي				
	قروض لحملة وثائق الحياة التي لا تزيد عن القيمة التصفوية للوثيقة		0%	
	قروض لشركات تابعة وأطراف ذات علاقة		100 %	
	قروض أخرى		15%	
استثمارات أخرى غير ما ذكر أعلاه			20%	
الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى				
	الموجودات العقارية لاستخدام الشركة		8%	
	الموجودات الأخرى : وتشمل الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى والأثاث والمفروشات والأجهزة والمعدات وأي موجودات أخرى من ذات الطبيعة		100 %	
إجمالي رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات				
إيضاحات:-				

ملحق رقم (3)

د

هيئة سوق رأس المال

الإدارة العامة للتأمين

( ) رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية

اسم الشركة : .....

التاريخ : .....

السنة / الفترة المنتهية في : .....

إجازات التأمينات العامة	احتياطي الأخطار السارية	الوزن	رأس المال المطلوب	صافي احتياطي الادعاءات تحت التسوية + احتياطي الادعاءات غير المبلغة	الوزن	رأس المال المطلوب	مجموع رأس المال المطلوب
تأمينات المسؤوليات العامة :- - المسؤولية المدنية عن التامين الإلزامي والطرف الثالث للمركبات . - المسؤولية المدنية . - والمسؤوليات المهنية. - مسؤولية المنتج . - المسؤولية المدنية لتأمينات الطيران والسفن .		8%			20%		
كافة فروع التامين الأخرى ما عدا الحياة		8%			15%		
إجمالي رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية							

مصادقة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

_____ _____ _____ _____ _____ _____ _____

ملحق رقم (3)

هـ

هيئة سوق رأس المال

الإدارة العامة للتأمين

( ) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التامين

اسم الشركة: .....

التاريخ : .....

السنة / الفترة المنتهية في .....

اسم معيد التامين	حصة معيدي التامين من الأقساط غير المكتسبة	حصة معيدي التامين من احتياطي الادعاءات تحت التسوية	ذمم معيدي التامين المدينة	ذمم معيدي التامين الدائنة	المبالغ المحجوزة من معيدي التامين وأي ضمانات أخرى	مجموع المبالغ (2+3+4-5-6)	الوزن	رأس المال المطلوب
1	2	3	4	5	6	7	8	9
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الأولى							2%	
							2%	
							2%	
							2%	
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الثانية							15%	
							15%	
							15%	
							15%	
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الثالثة							40%	
							40%	
							40%	
							40%	
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الرابعة								
							80%	
							80%	
							80%	

مصادقة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

_____ _____ _____ _____ _____ _____ _____

ملحق رقم (3)

و

هيئة سوق رأس المال

الإدارة العامة للتأمين

رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تامين الحياة

اسم الشركة:

التاريخ :

السنة / الفترة المنتهية في .....

البيـــــــــــــــــــان		المبلغ	رأس المال المطلوب
الجزء الأول			
إجمالي المخصص الحسابي	1		
حصة معيدي التامين من المخصص الحسابي (بحد أعلى 15% من البند 1)	2		
قروض لحملة وثائق الحياة	3		
الصافي (1-2-3)	4		
رأس المال المطلوب (ناتج 4* النسبة)	3%		
الجزء الثاني			
أولا : الوثائق الفردية			
إجمالي المبالغ المؤمنة (Sum Insured)	6		
حصة معيدي التامين من إجمالي المبالغ المؤمنة(بحد أعلى 50% من البند 6)	7		
الصافي (ناتج 6-7-1+2)	8		
رأس المال المطلوب(ناتج 8*النسبة)	0.15%		
ثانيا : الوثائق الجماعية			
إجمالي المبالغ المؤمنة(Sum Insured)	10		
حصة معيدي التامين من إجمالي المبالغ المؤمنة (بحد أعلى 50% من البند 10)	11		
الصافي (10-11)	12		
رأس المال المطلوب (ناتج 12*النسبة)	0.15%		
إجمالي رأس المال المطلوب(ناتج 5+9+13)	14		

ملحق رقم (3)

ز

شهادة ملاءة

صادرة بمقتضى أحكام قانون التامين رقم (20) لسنة 2009 وتشريعاته الثانوية

[اسم شركة التأمين]

بعد تطبيق معايير هامش الملاءة على البيانات المالية الختامية الصادرة عن الشركة والمقدمة للهيئة حسب الأصول كما ظهرت في(التاريخ).

تبين أن نسبة هامش الملاءة بلغت : (_____ %)

وتكون (اسم شركة التأمين) قد حققت نسبة هامش الملاءة المطلوب حسب قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 وتشريعاته الثانوية.

صدرت في رام الله بتاريخ .....

مدير عام الإدارة العامة للتأمين